وثيقة مشروع

دولة الكويت

عنوان المشروع: دعم دولة الكويت في تنفيذ الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن "المساواة بين الجنسين".

رقم المشروع: **00102365**

الشريك التنفيذي: جامعة الكويت

تاريخ البدء: 2017/4/18 **تاريخ الانتهاء:** 2018/12/31 **تاريخ اجتماع اللجنة الاستشارية للبرامج:** 2017/01/15

الوصف الموجز:

بتاريخ 25 سبتمبر 2015، قام سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، بالتعهد بالتزام الكويت بتنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17) لسنة 2030 وذلك أمام تجمع قادة العالم في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقدة في مدينة نيويورك. ولقد تضمنت خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت 2015-2020 مجموعة أهداف ومستهدفات لمساعدة الكويت في القضاء على كافة صور التميز ضد المرأة. وتحقيقاً لتلك الغاية، قرر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى دولة الكويت والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة لتمكينا لمرأة والمساواة بين الجنسين لمنطقة الدول العربية بالتشارك لمدة عامين بهدف دعم مشروع مع شركاء محليين لتسريع تنفيذ الهدف الخامس (5) من أهداف التنمية المستدامة (SDG5) . وسوف يقوم هذا المشروع بتفعيل التغيرات التحولية طويلة المدى التي من شأنها تمكين دولة الكويت من تحقيق الأهداف الطموحة لأجندة تمكين المرأة في ظل أهداف التنمية المستدامة في الكويت. وقد استفاد المشروع من العمل الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال دورة خطة عمل البرنامج الوطني 2009-2012 حول تمكين المرأة ودعم تحقيق النتيجة رقم2 من خطة عمل البرنامج الوطني الحالية والعمل الذي تقوم به حالياً لهيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في باقي الدول العربية. وسوف يركز هذا المشروع على ثلاثة مجالات رئيسية هي: (1) دعم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية (2) دعم مشاركة المرأة في كافة القطاعات من خلال زيادة الوعي وتطبيق السياسات الإيجابية تجاه الجنسين من أجل تعزيز مشاركة المرأة، (3) تزويد البيانات من أجل دعم خطة وطنية شاملة تفصيلية لمعالجة العنف ضد المرأة.

النتائج المساهم فيها المشروع (الخطة الاستراتيجية/ البرنامج الوطني/ الخطة التنفيذية):

النتيجة 4 للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي::

تحقيق تقدم أسرع في الحد من عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين المرأة.

النتيجة 2 للبرنامج الإنمائي في الكويت:

تسريع مؤشر التنمية البشرية من خلال تمكين رأس مال بشري مؤهل وزيادة التمكين الاجتماعي.

إجمالي الموارد المطلوبة		2,856,716 دولار أمريكي
إجمالي الموارد المخصصة بالتفصيل	إجمالي الموارد	2,568,066 دولار أمريكي
	المصروفات الادارية لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة (8%)	205,445 دولار أمريكي
	المصروفات الادارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (3%)	83,205 دولار أمريكي
الميزانية الإجمالية		2,856,716 دولار أمريكي

تمت الموافقة من قبل (التوقيعات)

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	جامعة الكويت	هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
د. / خالد مهدي الأمين العام الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية - دولة الكويت	أ.د. حمود الفشعان عميد كلية العلوم الاجتماعية جامعة الكويت - دولة الكويت	السيد/ محمد الناصري المدير الاقليمي هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين لمنطقة الدول العربية	السيدة/ زينب تويمي بن جلون المنسق المقيم للأمم المتحدة الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
التاريخ: 2017/4/18	التاريخ: 2017/4/18	التاريخ: 2017/4/18	التاريخ: 2017/4/18

1- التحديات التنموية

بتاريخ 25 سبتمبر 2015 ، تعهد صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، بالتزام الكويت بتنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17) لسنة 2030، وذلك أمام تجمع قادة العالم في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك. ومنذ ذلك الحين، اتخذت دولة الكويت خطوات من أجل تفعيل عملية التنفيذ على المستوى الوطني على نحو تضميني شامل، بما في ذلك تحديد أولويات أهداف التنمية المستدامة التي تتطلب تسريع الجهود لضمان التنفيذ الكامل والفعال بحلول عام 2030. ولقد عقدت ورشة عمل مبدئية في 10ديسمبر 2015 حول أهداف التنمية المستدامة والخطط المتخذة نحو التنفيذ الوطني لها، نظمتها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية-(باعتبارها الهيئة المنسقة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الكويت)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الأنمائي. ومن ورشة العمل المذكورة والمناقشات الإضافية التي أجريت (بالإضافة إلى الحوار السابق الذي تم خلال عملية إعداد وثيقة البرنامج الوطني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخطة عمل البرنامج الوطني والدروس المستفادة من قبل دولة الكويت خلال فترة الأهداف الإنمائية للألفية)، فقد تم الإقرار بأن إحدى الأهداف التي تتطلب اهتمام بصفة أولوية لضمان تنفيذها بشكل كامل هو هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5)، وهو المعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

وتلتزم الدول بالمستهدفات التسعة للهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة (SDG5) التالية :

5-1 القضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة والفتيات في كل مكان.

5-2 القضاء على كافة صور العنف ضد المرأة والفتيات في المجالات العامة والخاصة بما في ذلك الإتجار في البشر وأنواع التحرش الجنسي والأنواع الأخرى.

5-3 القضاء على كافة الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القصري بالإضافة إلى ختان الإناث.

5-4 تقييم وتقدير الرعاية غير المدفوعة المجانية والعمل المحلي من خلال تقديم الخدمات العامة والبنية التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز المسئولية المشتركة في الأسرة كلما كان ذلك ملائماً على المستوى المحلي.

5-5 ضمان المشاركة الفعالة والكاملة للمرأة وتكافؤ فرص القيادة على كافة مستويات عملية اتخاذ القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

5-6 ضمان التمتع بالحقوق الجنسية والصحة الإنجابية وحقوق الإنجاب كما هو متفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي عن السكان والتنمية بالإضافة إلى برنامج عمل بكين ووثائق مخرجات مؤتمرات الاستعراض الخاصة به.

5-أ: إجراء إصلاحات لمنح المرأة الحقوق المتساوية في الموارد الاقتصادية والحصول على الحق في الحيازة والسيطرة على الأراضي وصور الممتلكات والخدمات المالية والإرث والموارد الطبيعية الأخرى وفقاً للقوانين المحلية.

5-ب: دعم وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم تمكين المرأة.

5- ج: تطبيق وتعزيز السياسات الملائمة والتشريعات والقوانين السارية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات على كافة المستويات.

وتتمتع دولة الكويت التي هي عضواً في مجلس التعاون الخليجي، بدخل قومي عالي وتنمية بشرية ذات مستوى رفيع وفي عام 2015 بلغ إجمالي الناتج المحلي للفرد 79395 دولار أمريكي وهو الأعلى عالمياً[1]، ولذلك فإن إجمالي دخل الفرد فيها يُقدر بـ85.819 دولار وفي عام 2014 وصلت دولة الكويت إلى رقم 48 في مؤشر التنمية البشرية[2] ومنذ إعلان الألفية وقد اتخذت دولة الكويت خطوات هامة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين ولاسيما في عام 2005 عندما تم الاعتراف بحقوق المشاركة السياسية للمرأة كما هو منصوص عليه في القانون المحلي ولذلك فإن المرأة والرجل الكويتيين يتمتعون بالعديد من الحقوق والامتيازات بما في ذلك الحق في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحريات الاجتماعية ومزايا التأمين الاجتماعي.

ولذلك أقر دستور دولة الكويت[3] وكُفل المساواة بين الجنسين من خلال وضع سقف عالي للحماية إلى جانب سن عدة قوانين ولوائح وقرارات أميرية من شأنها دعم وتعزيز حقوق المرأة وقد تم سن القوانين وإصدار القرارات بكفالة المساواة بين الرجل والمرأة في عدة مجالات بما في ذلك: القوى العاملية (المادة23 من القانون رقم2010/6 والمادة 17-19 من قانون العمل) ومجال المشاركة السياسية (المادة4 من قانون 1962/2000 المُعدل عام 1992 لتناول حقوق المرأة في التصويت والانتخاب) ومجال التعليم (القانون1965/11 الذي جعل آلية التعليم إجباري على الجميع إجبارية).

وبالتالي فإن التصديق على اللجنة المعنية بالقضاء[4] على التمييز ضد المرأة قد لعب دوراً محورياً وهاماً في دعم وتعزيز الالتزام القوي لدى حكومة الكويت بالمساواة بين الجنسين وأجندة تمكين المرأة ومع ذلك أدخلت دولة الكويت تحفظات على التصديق على اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والتي تسمح لدولة الكويت بانتهاج السياسات التي تميز ضد المرأة وبالتالي تشتمل الأمثلة البارزة على حقوق المواطنة بموجب قانون الجنسية الكويتي لعام 1959 والذي يحظر على المرأة الكويتية نقل جنسيتها إلى الزوج الأجنبي أو الأطفال الأجانب على عكس الرجل المخول له نقل الجنسية[5]، ومن خلال اللجنة البرلمانية للمرأة والأسرة فإنه تم تقديم العديد من مشروعات القوانين مؤخراً لدعم القضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة وفي مجال حقوق الإسكان والمواطنة في المناصب القيادية.

وقد تم سد الفجوة في التعليم بين الجنسين (وقد تم تجاوزها فيما يتعلق بقيد المرأة في التعليم الجامعي) [6] وأصبح مُعدل وفيات الأمهات المُقدر بـ14 حالة وفاة لكل 100000 عملية ولادة[7] يعتبر أدنى من المتوسط العالمي والإقليمي ومستهدف خطة

---

[1] http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/economies/#economy=KWT

[2] البيانات المقتبسة من تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنظر http://hdr.undp.org/en/data.

[3] المادة 7 بشأن المساواة، والمادة 26 بشأن حق المواطنين في عقد المناصب العامة.

[4] دخلت الكويت في تحفظات على الاتفاقية فيما يتعلق بالمادتين 9 و 2 (منح الجنسية)، F16 (تناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية في الميراث) و 29 و 1 (التحكيم بشأن تفسير مواد سيداو).

[5] دخلت الكويت في تحفظات على الاتفاقية فيما يتعلق بالمادتين 9 و 2 (منح الجنسية)، F16 (تناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية في الميراث) و 29 و 1 (التحكيم بشأن تفسير مواد سيداو).

[6] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة القائمة بين الجنسين http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/economies/#economy=KWT 2015.

[7] المرجع نفسه

التنمية المستدامة رقم3 بمقدار 70 حالة وفاة لكل 100000 من المواليد (حالة إنجاب)[8] ومن ثم تم قيادة العديد من الهيئات العامة وشركات القطاع الخاص (مثل بنك الكويت الوطني وشركة إيكويت) وكان للمرأة الكويتية تواجد في الرياضة والفنون.

ومع ذلك ففي حين أن المرأة قامت بممارسة الفرص المتاحة في العمل وتنظيم المشروعات والترشح للمنصب السياسي إلا أنها مازالت تتمتع بمستوى تمثيل محدود في المناصب القيادية ولن يتم ترجمة الإنجازات المحققة في التكافؤ في مجال التعليم حتى الآن إلى تمكين أشمل على مستوى كافة القطاعات وبالتالي فإنه على الرغم من النجاحات المحققة حتى الآن إلا أن الكويت مازالت في التصنيف رقم 117 من إجمالي 145 دولة في المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين[9]، ولذلك فإن أداء الكويت في مؤشرات الفجوة بين الجنسين لعام 2014[10]-2015[11] قد تحددت عند درجة 0.646[12] (حيث أن 0.00=عدم المساواة و1=المساواة) وقد حققت دولة الكويت درجة 0.608 في مجال المشاركة الاقتصادية و0.027 في مجال التمكين السياسي و0.991 في مجال التعليم وعلى الرغم من حقيقة أن تلك الأرقام قد أشارت بوجود أوجه عدم مساواة بين الجنسين مازالت قائمة[13] إلا أن مستويات عدم المساواة تعتبر أقل مما هو سائد في العديد من الدول العربية الأخرى وتمتلك الكويت أعلى نسبة بين الدول العربية من حيث تصويت ومسائلة المرأة.[14]

وعلى الرغم من التوجه الوضعي وراء العديد من إنجازات السياسة والإنجازات التشريعية إلا أن تحليل بعض المقاييس المصممة لدعم وحماية حقوق المرأة في الكويت قد تكون لها بعض الآثار السلبية وأن إحدى أمثلة القانون الوضعي ذات الأثر السلبي هو المادة 22 من قانون 2010/6 الذي يحظر على المرأة تولي الوظائف الخطيرة والعمل بين الساعة العاشرة مساء والسابعة صباحاً وفقاً لاستثناءات المادة 17-19 التي تسمح للمرأة بالعمل خلال تلك الساعات لأسباب محددة وإذا كانت لديها سيارة خاصة للانتقال من وإلى موقع العمل ومن الوهلة الأولى يبدوا بأن هذا القانون يحمي المرأة من أية مخاطر قد تواجهها عند الذهاب للعمل في تلك الساعات ومع ذلك يعتبر هذا النص مخالفاً لحق المرأة في العمل بشكل غير مباشر حيث أنه لا يمكن لكافة السيدات امتلاك وسيلة انتقال خاصة وأن هناك مثال آخر وهو قانون الأحوال الشخصية لعام 1984 الزواج والذي يحدد المعاملة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالسلطة الأبوية[15] وموافقة المرأة على الزواج وتبرير العنف البدني الذي يرتكبه الرجل ضد المرأة في ظل الحق في التأديب.

وقد تم تنظيم الحق في الطلاق بموجب نفس القانون الذي يُحدد أسباب مختلفة تُعطي الرجل والمرأة الحق في طلب الطلاق في حين تم الحد من حق المرأة في طلب الطلاق وجعله يقتصر فقط على بعض الحالات المحدودة ومن ثم فإن هناك حدود تقيد حق المرأة في الحصول على النفقة بعد حل عقدة النكاح.

---

[8] هدف التنمية المستدامة 3: http://www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-3-good-health-well-being

[9] المرجع نفسه

[10] http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2014/rankings/

[11] http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/rankings/

[12] في 2014 احتلت الكويت المرتبة 113 من أصل 142 بلدا وفي 2015 احتلت 117 من 145 بلدا.

[13] سجلت الكويت 0,387 بشأن الجنسين في مؤشر عدم المساواة من تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .انظر http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/KWT

[14] وثيقة البرنامج القطري لدولة الكويت (2015-2018)، المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، عام 2014، جنيف

[15] تم تدوين مفهوم الوصاية في إطار المادة 110من القانون المدني والمادة 209 من قانون الأحوال الشخصية.

وفي محاولة لمعالجة تلك المشكلات المتعلقة بالتوعية حول الحقوق القانونية خلال خطة عمل برنامج الدولة من عام 2009-2014 فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قام بدعم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وذلك من أجل إجراء مشروع حقوق المرأة والطفل من خلال الحصول على المعلومات[16] والذي يهدف إلى بناء معرفة الشركاء الأساسيين

وزيادة الوعي العام للحقوق القانونية للمرأة والقوانين واللوائح ذات الصلة التي تؤثر على حقوق المرأة ومن بين أشياء أخرى قام هذا المشروع بتطوير قاعدة بيانات للقوانين والسياسات الرئيسية المتعلقة بحقوق المرأة في الكويت.

ويتكون هدف التنمية المستدامة رقم5 من 9مستهدفات تتناول مختلف أبعاد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ففي حين أن دولة الكويت مثل كافة الدول الأعضاء الأخرى للأمم المتحدة ملتزمة بتحقيق كافة المستهدفات التسعة لهدف التنمية المستدامة رقم5 إلا أن بعض المستهدفات تتطلب اهتماماً خاصاً من بداية جهود التنفيذ الوطني المحلي من أجل ضمان تحقيقها بحلول عام 2030 وتشتمل تلك المستهدفات على المستهدفات المتعلقة بدور المرأة في اتخاذ القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة والقضاء على كافة صور العنف ضد المرأة والفتاة.

وقد تم الاعتراف بحقوق المرأة الكويتية في المشاركة السياسية منذ عام 2005 وبحلول عام 2006 كانت نسبة 35% من الناخبين في انتخابات مجلس الأمة التي أجريت هذا العام من المرأة في حين كانت هناك 27 مرشحة في تلك الانتخابات وفي عام 2009 تم انتخاب أربعة سيدات في مجلس الأمة الأحادي المكون من 50 عضو ومع ذلك فإنه بحلول عام 2014 لم تكن هناك أية أعضاء من السيدات في مجلس الأمة وبالتالي كان معدل تمثيل المرأة في مجلس الوزراء (المعين من قبل رئيس الوزراء) ثابت ولكنه محدود وفي الوقت الحالي توجد امرأة واحدة فقط في مجلس الوزراء وهي تتولى حقيبتين مهمتين: الشئون الاجتماعية والعمل والتخطيط والتنمية.[17] وقد أوضحت دراسة أجرتها جامعة الكويت[18] بأن هناك ثلاثة عوامل تحد من المشاركة السياسية للمرأة: أولاً: الديناميكيات الثقافية وعدم ثقة المرأة في العملية الانتخابية، ثانياً: سوء فهم وسوء تفسير النصوص الدينية المتعلقة بدور المرأة في الحياة العامة والخاصة، ثالثاً: قدرة المرأة المحدودة على حشد المتطوعين والموارد لشن حملات سياسية فعالة.

وكما هو مشار إليه أعلاه تعتبر دولة الكويت رائدة في مجال مشاركة المرأة في التعليم وبالفعل كان عدد المرأة في مختلف مستويات التعليم ولاسيما التعليم العالي أعلى من الرجل (31% مقابل 14%) ومع ذلك عندما يتعلق الأمر باستخدام هذا التعليم وإمكانية تطبيق معارفهم من خلال الوصول لسوق العمل انخفضت تلك النسب العالية المحددة مسبقاً وهيمن عدد كبير من الذكور في القوى العاملة على الوظائف التي زاد عددها عن عدد الوظائف التي حصلت عليها المرأة ومن ثم

فإن دولة الكويت تبلي بلاء حسناً فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة مقارنة بباقي دول المنطقة حيث أن نسبة المرأة التي دخلت سوق العمل قد وصلت إلى 37.6% (مقارنة بـ54.2% للرجال) حيث بلغ المتوسط الإقليمي 23% وبالتالي ازدادت

---

[16] www.wracati.com

[17] حصة من المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء 1,5٪. البيانات التي تم استردادها من تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. انظر http://hdr.undp.org/en/countries/profiles/KWT

[18] القبندي أس أية (2013)، امتناع المرأة الكويتية العاملة من المشاركة السياسية: تطبيق الدراسة في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت. مجلة العلوم الاجتماعية، 41 (3)، 11-66.

معدلات البطالة بين السيدات في الكويت (اللائي يبحثن عن عمل بشكل فعال) من 4.9% في عام 2008 إلى 6.4% في عام 2014[19]، ولكنها مازالت هي الأقل في منطقة مجلس التعاون الخليجي وبالتالي فإن معدل زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل في الكويت يعتبر نتيجة لاحتلال الدولة من قبل العراق في عام 1990-1991 عندما تولت آلاف من السيدات الكويتيات مسئوليات هامة خارج المنزل مثل إدارة المستشفيات وتطوير الشبكات لتوزيع الموارد الأساسية،[20] ومع ذلك فإنه في عام 2016 مازالت المرأة تعاني من قصور التمثيل في الوظائف القيادية حيث أوضحت البيانات التي قامت الهيئة الكويتية العامة للمعلومات المدنية بأن نسبة المرأة في المناصب القيادية أقل بكثير من نسبة الرجال (بما في ذلك منصب المدراء العموم وأعضاء مجلس الإدارة ومسئولي الحكومة)[21] وقد تم دعم ذلك بنتائج المنتدى الاقتصادي العالمي الذي اكتشف بأن نسبة 16% فقط من المشرعين وكبار المسئولين والمديرين في الكويت من السيدات،[22] وخلال دورة البرنامج السابقة قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل[23] من أجل إنشاء ما يسمى بالحضانات التجارية للمرأة في الكويت التي تم ضمان استدامتها المؤسسية من خلال الدور القيادي لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل في تنفيذ المشروع.

وفيما يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة يبدوا بأنه لا توجد بيانات متاحة للتحليل ولا يوجد أي مشروع بحثي وطني رسمي تم إجرائه حتى الآن في هذا السياق وفي حين أشارت عملية المشاورات التي أجريت عن هذا المشروع بأن هناك إجماع عام بين المشاركين بأن العنف ضد المرأة والفتاة يعتبر مشكلة جوهرية إلا أنه لم يتم وضع منهج متكامل لفهم نطاق هذا التحدي ومعالجته حتى الآن ومع ذلك لم يتم تناول العنف ضد المرأة والفتاة بشكل صريح في الكويت حتى الآن وبناء على ذلك أوصت اللجنة البرلمانية بشأن المرأة والأسرة بإصدار قانون يعاقب على كافة صور العنف المنزلي التي سوف يتم مناقشتها في الجلسة البرلمانية التالية المزمع انعقادها في نوفمبر 2016 مؤكدة على الحاجة للتعاون بين الحكومة ومؤسسات المجتمع لإيجاد حلول قانونية وإدارية للمشكلات التي تواجهها المرأة وقد أوضحت دراسة أجريت في عام 2010 بأن متوسط عدد قضايا المحاكم المتعلقة بالعنف البدني قد بلغ 368 قضية سنوياً،[24] ومع ذلك قامت الدراسة بإدراج القضايا التي تم الإبلاغ عنها فقط فيما يتعلق بأحداث العنف الرئيسية مثل الاعتداء البدني الذي أدى إلى الوفاة أو الاغتصاب أو الاختطاف ولطالما أنه يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إيضاح بعض المعلومات من تلك المشاورات فإنه لا يوجد دعم نفسي اجتماعي أو قانوني مُتاح للمرأة المعرضة للعنف ولا يوجد أي مسار للإحالة القضائية معمولاً به حتى الآن وبالتالي يحق للمرأة طلب الدعم الطبي والقانوني من خلال القنوات المحددة مثل مكتب التنمية الاجتماعية الذي أسهم بشكل كبير في هذا المجال ولكنه لا يوجد مكتب خاص مزود بالقدرات المؤسسية والموظفين المؤهلين لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة والجوانب القانونية والطبية والاجتماعية ذات الصلة على نحو ملائم وفي ديسمبر 2015 صدق البرلمان على قانون محكمة الأسرة الجديد الذي يتكون من 17 مادة مصممة خصيصاً لحماية الأسرة والحيلولة دون تسوية نزاعاتها في المحاكم العامة حيث أن هذا القانون قد فصل ما بين نزاعات الأحوال الشخصية وبين القضايا المدنية والجنائية وأنه من المتوقع أن يؤثر

---

[19] معلومات مأخوذة من نظام معلومات سوق العمل في الكويت http://www.csb.gov.kw/Default_EN.aspx

[20] سيجي، تقرير دولة الكويت، 2014

[21] الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 2015 https://www.paci.gov.kw/

[22] المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2015، جدول ج، ص. 55 http://www3.weforum.org/docs/GGGR2015/cover.pdf

[23] التمكين الاقتصادي للمرأة الكويتية مشروع 2009-2014، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، الكويت.

[24] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجمعية سيدات الكويت بالتعاون مع المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية إسراء يوسف حسين العامري دراسة حماية المرأة من العنف

إنشاء محاكم قانون الاسرة في كل محافظة بشكل إيجابي على الصحة النفسية لأفراد الأسرة بالإضافة إلى الحفاظ على الخصوصية والسرية للتوصل إلى حلول ودية وفض النزاعات بطريقة إيجابية في حين تقصير مدة المقاضاة القانونية.

وقد أوضحت لجنة المرأة والأسرة في البرلمان الكويتي بأن وزارة الشئون الاجتماعية والعمل قد قامت بتطبيق برامج تدريبية لموظفي سن القوانين الذين يعالجون تقارير الإبلاغ عن العنف المنزلي ويحددون الحقوق القانونية والاجتماعية للمدعي وأساليب المعالجة بالإضافة إلى إبلاغ الهيئات القضائية المعنية بذلك ومن الموصى به أيضاً بأن تقوم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بتعيين محامي على نفقة الدولة لتقديم الدعم القانوني للناجين من العنف المنزلي وتقديم مأوى مؤقت لا يزيد عن عام واحد لحين إصدار الحكم النهائي في القضية أو التوصل إلى اتفاق بشأن المصالحة.

وقد تجاوزت الكويت قيم المتوسط الإقليمي لمشاركة المرأة في التعليم والقوى العاملة (53% بالنسبة للذكور و47% النسبة للإناث) وقد أوضحت البيانات بأن عدد السيدات في المناصب القيادية في القطاع الخاص كان أقل بكثير من عدد الرجال وقد حددت الحكومة الحاجة لدعم المرأة بالانتقال إلى القطاع الإنتاجي وزيادة مشاركتها في المناصب القيادية كأولوية رئيسية لخطة التنمية الوطنية 2015-2020 وقد عملت الحكومة بفاعلية على دعم وتعزيز مشاركة الرجل والمرأة في القطاع الخاص وأن هذا يشتمل على تقديم القروض لإنشاء الشركات بالإضافة إلى تطوير الحضانة الاقتصادية للمرأة المدعومة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال دورة البرنامج 2009-2014 من بين العديد من المبادرات الأخرى.

وقد أدركت السلطات الكويتية والمجتمع المدني والأكاديمي والقطاع الخاص إنجازات الكويت التي أحرزت حتى الآن في مجال المساواة بين الجنسين والتزامات الدولة بموجب أجندة 2030 وبالتالي كانت الأوجه المختلفة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الواردة في هدف التنمية المستدامة رقم5 مدرجة على قمة أجندة سياسة التنمية الوطنية لحكومة الكويت وأن هناك اعترافاً واضحاً بالحاجة للانخراط في جدل عام حول المساواة بين الجنسين والأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة وكيفية سد تلك الفجوات من أجل تحقيق رؤية سمو أمير دولة الكويت: خطة التنمية الوطنية للكويت وخطة الكويت 2035 (2015-2020) ويعتبر المجتمع المدني والأكاديمي والقطاع الخاص هم أطراف الدعم الرئيسية لدعم وتعزيز القضايا المحورية مثل الإصلاح القانوني والتمكين الاقتصادي والبحث والتحليل وبالتالي فإن انتخابات مجلس الأمة المزمع إجرائها في يوليو 2017 سوف يعجل من التمكين السياسي للمرأة ومن خلال دعم إقامة الشبكات الفعالة وبناء القدرات حول قضايا المساواة بين الجنسين تمتلك مجموعات المجتمع المدني الإمكانات التي تؤهلها للإسهام بشكل كبير في التوعية العامة والجهود الحكومية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة رقم5.

وتهدف خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت إلى دعم تمكين المرأة في الكويت ويشتمل الجدول أدناه على قائمة المؤشرات والمستهدفات ذات الصلة التي أفصحت عنها الحكومة في خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت فيما يتعلق بتمكين المرأة.

المؤشر	الأساس في 2013	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد القوانين التي سوف تعديلها للقضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة سنوياً	-	5	5	5	5	5	5
عدد الدورات الاقتصادية والحرفية للمرأة سنوياً	50	50	50	50	50	50	50

عدد قاعات العرض لتسويق منتجات المرأة المشاركة في جلسا الحرف اليدوية	40	40	40	40	40	40	40
عدد الجلسات والدورات التي سوف يتم تنفيذها لمناقشة مشكلات الأسرة سنوياً	8	8	8	8	8	8	8
عدد حلقات النقاش التي سوف يتم تنفيذها لتوعية وتعليم المرأة الكويتية في كافة المجالات	2	2	2	2	2	2	2
عدد القروض من المساعدات الاجتماعية للأرامل والمطلقات والمرأة الكويتية المتزوجة من شخص ليس له مستوى دخل محدود	13227	13700	14000	14200	14400	14500	14700
عدد المتدربات القادرات على العمل من متلقي المساعدات الاجتماعية (التراكمي)	1580	2000	2300	2600	2900	3200	3500
عدد السيدات اللائي انتقلن من فئة متلقيات المساعدات المالية إلى فئة المُنتجات	95	100	200	350	400	450	500
عدد السيدات المستفيدات من قروض الإسكان المقدمة للمرأة	230	116	118	120	122	124	-

وتتوافق الجوانب الأخرى المتعلقة بخطة التنمية الوطنية لدولة الكويت مع منظور هدف التنمية المستدامة رقم5 وقد أوضحت الحكومة في خطة التنمية الوطنية للكويت هدفها باستعراض وتحديث كافة القوانين المتعلقة بقضايا المرأة الكويتية للقضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة ولطالما أنها لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية ولذلك أشارت خطة التنمية الوطنية لدولة الكويت إلى الحاجة لوضع الآليات المؤسسية لحماية المرأة من كافة أشكال العنف[25].

وقد استضافت جامعة الكويت مركز بحوث ودراسات المرأة الذي يقوم بإجراء مجموعة من الدراسات التحليلية التي تدعم وضع القواعد في الكويت وتعزز التوعية العامة وخلال دورة البرنامج السابقة قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم إنشاء المركز وقاعدة البيانات الشاملة التي تحتوي على أكثر من 3000 مصدر من المصادر المكتوبة والمسموعة والمرئية عن المرأة الكويتية منذ عام 1990 وحتى الآن بما في ذلك القوانين المحلية التي تؤثر على تعزيز وحماية حقوق المرأة.

وكان المجتمع المدني الكويتي فعال ونشط جداً بما في ذلك فاعليته في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وقد قامت منظمات المجتمع المدني بالضغط لتعديل السياسات التمييزية أو التي تعيق تقدم وارتقاء المرأة ولذلك فإن الشباب الكويتي

[25] استراتيجية التنمية الوطنية 2015-2020 الكويت، صفحة 128

يتمتع بمستويات عالية من التعليم ويتم تشجيعه على التطوع في الكويت وبالإضافة إلى دوره كمستفيد فإن مشاركة الشباب في دفع جهود تطبيق هدف التنمية المستدامة رقم5 سوف تكون لها أهمية من أجل التشجيع على وضع مسألة المساواة بين الجنسين في سياق المخطط الأشمل لتمكين الشباب والمشاركة المدنية.

2 -الاستراتيجية

إن مشروع دعم تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) سوف يكون إحدى البرامج الأولى القائمة بذاتها لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في دولة الكويت وسوف يكون المشروع الأول الذي يتناول هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) في منطقة مجلس التعاون الخليجي وأن هذا البرنامج سوف يستند على الإنجازات التي حققتها الكويت حتى الآن في دعم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال دعم الإرادة السياسية والتزام المشاركين بالعمل التعاوني على تحقيق كافة المستهدفات التسعة لـ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) بحلول عام 2030 وقد تم إعداد المشروع بموجب النتيجة رقم2 الخاصة بمجلس التخطيط والتنمية/ خطة عمل برنامج الدولة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2015-2018: تسارعت التنمية البشرية من خلال تمكين رأس المال البشري ذات المستوى العالي وزيادة التمكين الاجتماعي وتشتمل نتيجة وثيقة البرنامج الوطني على ثلاثة مخرجات تؤكد على استراتيجية هذا المشروع بما في ذلك ما يلي: (1)دعم وتعزيز القدرات المؤسسية لوضع أُطر لسياسة التنمية البشرية الوطنية وإجراء تقييم شامل للمجموعات المعرضة للمخاطر (2)دعم مشاركة المجتمع المدني في صياغة سياسات التنمية البشرية وحقوق الإنسان (3)دعم تطوير وتنفيذ إحدى الاستراتيجيات الوطنية للمساواة بين الجنسين[26] وسوف يتم دعم نتيجة مجلس التخطيط والتنمية/ خطة عمل برنامج الدولة من خلال نتيجة هذا المشروع وهي: تتخذ دولة الكويت خطوات ملموسة لتسريع وتيرة تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) ومستهدفاته ويصبوا هذا المشروع إلى تحقيق المخرجات الثلاثة المتوقعة التي تتناول المستهدفات التسعة لـ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) ويهدف إلى تسهيل دعمها وتعزيزها بما يتناسب مع الأولويات الوطنية للكويت كما هو محدد خلال عملية المشاورات حول المشروع وسوف يتناول المشروع الأولويات الاستراتيجية لدولة الكويت في ظل هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) بطريقة متجانسة وشاملة.

ومن أجل دعم علاقات التآزر بين تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) وخطة التنمية الوطنية لدولة الكويت فإن هذا المشروع قد تم إحداث توافق بينه وبين الأهداف والمستهدفات الاستراتيجية لخطة التنمية الوطنية لدولة الكويت بما في ذلك ما يلي: (1)زيادة نسبة المرأة التي تحتل وظائف قيادية في مختلف المجالات في القطاع العام والخاص، (2)معالجة انخفاض مستويات مشاركة المرأة في البرلمان (3)زيادة كفاءة المساعدات الاجتماعية لإتاحة فرص لتحقيق واكتساب الدخل للمرأة والانتقال إلى القطاع الإنتاجي.[27]

وقد تم صياغة هذا المشروع وفقاً لمنهج شامل ومتكامل ففي أبريل 2006 قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بإجراء أكثر من خمسين جلسة مشاورات مع أكثر من 100مشارك بالكويت وقد تم عرض النتائج الأولية الناتجة عن تلك المشاورات خلال إحدى الملتقيات الوطنية بشأن هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) المنعقدة في 27 أبريل والتي تم إجرائها بالتعاون ما بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

---

[26] وثيقة البرنامج القطري لدولة الكويت (وثيقة البرنامج القطري 2015 إلى عام 2018، الصفحة 10).

[27] استراتيجية التنمية الوطنية 2015-2020 الكويت، صفحة 124

وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ولذلك حضر ممثلين من المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص والأكاديمي وفريق الدولة لدى الأمم المتحدة وفريق الإعلام وكان الهدف من الملتقى هو استعراض النتائج الرئيسية لعملية التشاور والتوصل إلى اتفاق حول العناصر التي يمكن أن تشكل إحدى الاستراتيجيات الوطنية للمساواة بين الجنسين من أجل تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) بالإضافة إلى الاتفاق على المستهدفات الأخرى الهامة لأجندة عمل 2030 ومن ثم تم مراعاة الاحتياجات التي حددها المشاركين خلال جلسات التشاور والملتقى المنعقد فيما بعد من أجل دعم الخطة المستهدفة للعامين والربع التاليين ولذلك فإن التطبيق الناجح لهذا المشروع سوف يدعم دولة الكويت في معالجة القضايا طويلة المدى من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) على مدار دورات التخطيط التالية في ضمان التنفيذ الكامل بحلول عام 2030.

وبالتالي سوف يتعاون مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للدول العربية بشأن تنفيذ هذا المشروع مع نظرائه المحليين المختارين وسوف يقوم المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالإشراف على تنفيذ المشروع وأن يتم تمثيله في مجلس إدارة المشروع وتقديم ضمان الجودة وفقاً لممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واتفاق خطة برنامج الدولة مع دولة الكويت وأن الشريك الحكومي الرئيسي هو الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية باعتبارها هي الهيئة المنوط بها تنسيق التنفيذ الوطني لأجندة 2030 وسوف يستفيد هذا المشروع من الانخراط الدوري بالإضافة إلى تحديد أفضل ممارسات المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

3: النتائج والشراكات

النتائج المتوقعة: سوف يسهم هذا المشروع في تسريع وتيرة تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) من قبل دولة الكويت من خلال تناول المستهدفات التسعة لـ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) إلى حد ما.

وتعتبر نتيجة هذا المشروع هي: تتخذ دولة الكويت خطوات ملموسة لتسريع وتيرة تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) ومستهدفاته.

وسوف يتم دعم تلك النتيجة من خلال تحقيق المخرجات الثلاثة التالية:

- المخرج الأول: تتأثر التطورات العامة للرجال والنساء بشكل إيجابي للحملات والحوار العام المدعومة من خلال بحوث الانتخابات لتمهيد الطريق نحو الكادر الموسع من السيدات القادرات على الترشح للانتخابات.
- المخرج الثاني: تمكين ومشاركة المرأة في كافة القطاعات يتم دعمه وتعزيزه من خلال زيادة التوعية وتطبيق السياسات الإيجابية للجنسين من أجل دعم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة.
- المخرج الثالث: يتم إتاحة البيانات من أجل دعم إيضاح الخطة الوطنية الشاملة لمعالجة العنف ضد المرأة.

وقد مارست المرأة حقوقها السياسية كناخبة ومرشحة انتخابية منذ عام 2005 ومع ذلك لم تكن هناك سيدات في مجلس الأمة حالياً وأن المشاورات التي أجريت خلال التحضير لهذا المشروع قد كشفت عن أن المرأة تود الاستمرار في التوسع لمشاركتها في السياسة وزيادة عدد السيدات في البرلمان والمناصب الوزارية وغالباً ما يتم تقييد تلك الفرص نظراً لعدم وجود مجال سياسي في السياق الثقافي الوطني للمرأة الذي يمكنها فيه عقد اجتماعات وحملات انتخابية وهو الأمر الذي يصب في مصلحة المرشحين الرجال كما يحدث في الديوانيات [28] وأن مشاركة المرأة في السياسة غالباً ما يتم تقويضها نظراً للموارد أو المعلومات المحدودة بشأن كيفية الحصول على المعلومات وإدارة الحملات الانتخابية وحشد الموارد وصياغة وتقديم برنامج سياسة إلخ ومن ثم سوف يتم معالجة تلك التحديات من خلال إنشاء مراكز الدعم السياسي من أجل دعم إعداد المرأة للترشح للبرلمان وسوف يتم تكملة ذلك لإقامة علاقات مع الرائدات وهي شبكة برلمانية إقليمية مدعومة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تم إنشائها عام 2015 ومن ثم سوف تقدم مراكز الدعم السياسي التدريب حول حملات الترشح الانتخابي والنقاشات الجدلية وصياغة السياسات والمجالات الهامة الأخرى ومن خلال التشارك مع منظمات المجتمع المدني سوف يتم استهداف مشاركة المرأة المهتمة للترشح بالانتخابات في مراكز الدعم السياسي المذكورة.

وفي البداية فإن البرنامج الذي سوف يقوم بمتابعة الانتخابات المزمع انعقادها في خريف 2016 سوف يقوم بإجراء تقييم/ دراسة حول نتيجة الانتخابات (بما في ذلك تصورات الناخبين) ومشاركة المرأة في الانتخابات.

واستناداً على نتائج الدراسة سوف يتم تطوير حملة التوعية العامة (بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي) من أجل تشجيع المرأة على ممارسة حقوقها السياسية في صناديق الاقتراع ودعم وتعزيز دور المرأة كصانعة للقرار وبالتالي فإنه من المتوقع من خلال زيادة الانخراط البناء للمرأة في الحياة السياسية والتغيرات في التصورات نحو مشاركاتها في المناصب القيادية للتأثير على مشاركة المرأة في الانتخابات التالية.

وفي الوقت ذاته سوف يتم بذل الجهود من أجل إقامة إحدى مراكز الدعم السياسي لتدريب السيدات المرشحات لكي يكن أكثر استعداداً للترشح للانتخابات في السنوات القادمة وسوف يتكون مركز الدعم المذكور من التدريبات على الاتصالات المستهدفة وتنظيم الحملات السياسية وسوف يكون مركز الدعم المذكور مرتبط بالشبكة الإقليمية لرائدات البرلمان وسوف يهدف إلى إنشاء شبكة محلية للشخصيات الحالية والسابقة.

وسوف يتناول المخرج الأول: المستهدف 5-1 الخاص بـ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) (القضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة والفتيات في كل مكان) بالإضافة إلى المستهدف رقم 5-5 من هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) (ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ فرص القيادة على كافة مستويات اتخاذ القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة) بالإضافة إلى المستهدف 5-ب (دعم وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية ولاسيما تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات من أجل تعزيز تمكين المرأة.

والمخرج الثاني: دعم وتعزيز تمكين ومشاركة المرأة في كافة القطاعات من خلال زيادة التوعية وتطبيق السياسات الإيجابية بين الجنسين لدعم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة.

[28] الديوانية: يشير هذا المصطلح إلى كلا من قاعة الاستقبال والاجتماع المقيم فيه، فضلا عن الزيارات أو الاستضافة، الديوانية هي ميزة لا غنى عنها في الحياة الاجتماعية للرجل الكويتي.

وقد يشتمل تحليل القوانين والسياسات واللوائح الحالية وتأثيرها على تعزيز وحماية حقوق المرأة على تقييم كيفية تطبيق تلك الإجراءات من قبل المؤسسات الحكومية الرئيسية في الوفاء بمهامها المسندة إليها.

وسوف يتطلب التطبيق الفعال لـ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) بحلول عام 2030 إطار معياري داعم وشراكة متعددة الأطراف ومصادر تمويل كافية وتحقيقاً لتلك الغاية سوف يهدف المشروع إلى تسهيل علاقات التعاون بين مناطق الجنوب والتعلم من الدول الأخرى في المنطقة لتحقيق فهم أفضل لميزانية الاستجابة المتعلقة بالجنسين وتعتبر تلك العملية هي إحدى العمليات طويلة المدى التي سوف تستفيد من المبادرة التي تم اتخاذها خلال دورة البرنامج الحالية والتي سوف تكون مهمة للغاية بتنفيذ وتقديم استراتيجية وطنية لدعم وتعزيز تطبيق وتنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5).

وفي ظل ذلك المخرج سوف يدعم المشروع تطوير مؤشرات وطنية لقياس التنفيذ الفعال لـ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) وأن هذا سوف يضمن تطبيق خبرات المتخصصين الفنية على إحدى أهداف الأولويات الخاصة بالتنفيذ الوطني لأجندة 2030 وسوف يسهم في استراتيجية التنفيذ الوطني وتسريع التنفيذ بشكل أشمل ويشتمل هذا المشروع أيضاً على إحدى المخصصات المحددة لدعم التقارير المتعلقة بـ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) بموجب التقرير الأول من قبل دولة الكويت حول التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ أجندة 2030 والذي أصبح مستحقاً عام 2018.

وعلى الرغم من أن معدل مشاركة المرأة للقوى العاملة في الكويت يعتبر من بين أعلى المعدلات في المنطقة إلا أن المرأة مازالت غير ممثلة بالقدر الكافي في مناصب الإدارة العليا بالقطاع العام والخاص وتحقيقاً لتلك الغاية سوف يقوم البرنامج بالتشارك مع شركات القطاع الخاص بتنفيذ ودعم تحقيق مبادئ تمكين المرأة التي تسعى لضمان قيام شركات القطاع الخاص بدعم المساواة بين الجنسين وذلك من خلال ممارسات التعيين والموارد البشرية المعمول بها لديها ولذلك فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يعملان مع شركات القطاع الخاص المختارة على تحسين التدخلات المتعلقة بالجنسين لتعزيز حصول المرأة على المناصب القيادية من خلال تنفيذ مبادئ تمكين المرأة.

ومن أجل أن تستطيع حكومة الكويت تحقيق أهدافها الطموحة فيما يتعلق بتمكين المرأة كما هو موضح في خطة التنمية القومية فإنه يتعين دعم الميزانيات والسياسات الملائمة بالبيانات والتحليل الملائم ولذلك سوف يقوم مركز بحوث ودراسات المرأة لدى جامعة الكويت بإجراء عدة دراسات حول الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة في الكويت استناداً على جهود مشروع حقوق المرأة والطفل من خلال الحصول على المعلومات وعلى الدراسات التي أجريت من قبل بما في ذلك الدراسات المتعلقة بمشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي وسيدات الأعمال والتحليل المتعمق للقطاعات التي تحتلها المرأة بما في ذلك قصص التحديات والنجاحات وسوف تسهم البيانات والتحليلات الخاصة بتلك الدراسات في وضع قاعدة معرفية شاملة لدعم تطوير السياسات المتعلقة بالجنسين والمعايير التشريعية لعدم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وتقدم دراسة الخصوبة والعوامل الديمغرافية بيانات حول معدلات وأنماط الخصوبة الوطنية التي سوف تدعم وضع السياسات الملائمة لتمكين المرأة التي تختار تربية إحدى الأسر في حين تظل مشاركة بفاعلية في الحياة العامة بما في ذلك سوق العمل والمجال السياسي.

ومن ثم فإن إحياء المجلس الأعلى للأسرة وجهود التعاون بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل لوضع سياسة واستراتيجية شاملة للأسرة في الكويت سوف تكون جزءاً من المشروع الذي سوف يدعم الخطوات المبدئية التي تم اتخاذها بهذا الاتجاه.

وسوف يتم تنظيم الأنشطة العامة لزيادة الوعي بـ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) ومستهدفاته في سياق اليوم العالمي للمرأة (8مارس) في عام 2017 وعام 2018.

وسوف يتناول المخرج الثاني المستهدف رقم 5-1 الخاص بـ هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) (القضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة والفتاة في كل مكان) والمستهدف رقم 5-4 من هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) (تقدير وتقييم الرعاية والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر من خلال تقديم الخدمات العامة والبنية التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية ودعم المسئولية المشتركة داخل الأسرة والمنزل حسبما يكون ملائماً على المستوى المحلي) والمستهدف رقم 5-أ من هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) (إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوق متساوية في الموارد الاقتصادية والحصول على الحيازة والسيطرة على الأراضي وصور الممتلكات والخدمات المالية الأخرى والإرث والموارد الطبيعية وفقاً للقوانين المحلية) وسوف تقوم بإجراء مناقشات لدعم تحقيق المستهدف 5-ج من هدف التنمية المستدامة رقم5 (SDG5) (تطبيق وتعزيز السياسات السليمة والتشريعات السارية لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين كافة السيدات والفتيات على كافة المستويات.

المخرج الثالث: وقد تم إتاحة بيانات لدعم شرح إحدى الخطط القومية الشاملة لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة.

وتعتبر البيانات المتعلقة بالعنف ضد المرأة محدودة للغاية في دولة الكويت وقد أوضحت المشاورات التي تدعم تطوير هذا المشروع بأن الأدلة والإثباتات والبيانات ومراقبة انتشار ومعدل حدوث العنف ضد المرأة تعتبر من المتطلبات الرئيسية التي يجب توافرها وقد التزمت خطة التنمية الوطنية بدولة الكويت بإيجاد آلية مؤسسية لحماية المرأة من العنف في كافة صوره على مستوى المجتمع والأسرة من خلال إنشاء المركز القومي لمناهضة العنف المنزلي وتوفير الحماية والدعم المطلوب للتعاون مع المؤسسات الحكومية المعنية[29] وبالتالي فإن هذا المشروع سوف يقوم بإجراء إحصائية الانتشار الكمي وبحوث نوعية من أجل استكشاف التصورات والميول والممارسات حول المساواة بين الجنسين مع التركيز على العنف ضد المرأة وسوف تتيح تلك النتائج إمكانية للفهم الكامل بنطاق وأبعاد وعوامل ارتباط العنف ضد المرأة والذي سوف يدعم تطوير وتصميم سياسة الاستجابات الملائمة التي تستهدف معالجة أو الحد من هذا العنف بشكل ملائم.

ويتعين أن تستخدم الإحصائية منهج المسح الإحصائية والدراسة الاستقصائية الدولية للمساواة بين الجنسين حيث أنها تعتبر إحدى الدراسات المنزلية الأكثر شمولاً التي أجريت حول ميول وممارسات الرجال بشأن العنف والمساواة وقد تم وضعها في الإقليم لكي تشتمل على إحدى المكونات الشاملة حول تجارب المرأة فيما يتعلق بالعنف ومعدل انتشاره في الأسرة والمجتمع وميولها نحو التمكين فبالتالي فإن تلك الإحصائية لديها مكوناً هاماً متعلق بالعنف والتجارب الشخصية ومعدل الانتشار في الأسرة والميول والممارسات المتعلقة به وسوف يستطيع ذلك دعم فهمنا الأفضل للعنف ضد المرأة في الكويت بما في ذلك وضع البيانات الأساسية.

وتقدم تلك المخارج العديد من الرؤى الهامة المتعلقة بتصميم البرنامج وتدخلات السياسة من أجل القضاء على العنف ضد المرأة والفتيات وبالتالي فإن مؤسسة بورمندوا لديها خبرة طويلة في إجراء إحدى الدراسات الاستقصائية الدولية عن المساواة بين الجنسين في عدة دول وتقوم حالياً بإجراء تلك الدراسة في فلسطين والمغرب ومصر ولبنان تحت إشراف إحدى البرامج الإقليمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وفي هذا المشروع سوف يكون الشريك البحثي الرئيسي هو جامعة الكويت

---

[29] خطة التنمية الوطنية الكويتية 2015-2020 (الصفحة 128)

وسوف يتم وضع الاستبيان الحالي من النسخة الرئيسية الحالية للمنطقة العربية المتاحة باللغة العربية لملائمة خصوصيات المجتمع الكويتي.

وبالتالي تقدم الإحصائية الدولية للمساواة بين الجنسين البيانات التي تدعم عملية صياغة السياسات وبرمجة الارتباط المباشر بالعديد من المستهدفات هدف التنمية المستدامة الرئيسي رقم5 بشكل مباشر:[30]

- القضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة والفتيات في كل مكان.
- القضاء على كافة صور العنف ضد المرأة والفتيات في المجالات العامة والخاصة بما في ذلك الإتجار في البشر وأنواع التحرش الجنسي والأنواع الأخرى.
- القضاء على كافة الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القصري بالإضافة إلى ختان الإناث.
- تقييم وتقدير الرعاية غير المدفوعة المجانية والعمل المحلي من خلال تقديم الخدمات العامة والبنية التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز المسئولية المشتركة في الأسرة كلما كان ذلك ملائماً على المستوى المحلي.
- ضمان المشاركة الفعالة والكاملة للمرأة وتكافؤ فرص القيادة على كافة مستويات عملية اتخاذ القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
- ضمان التمتع بالحقوق الجنسية والصحة الإنجابية وحقوق الإنجاب كما هو متفق عليه وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي عن السكان والتنمية بالإضافة إلى برنامج عمل بكين ووثائق مخرجات مؤتمرات الاستعراض الخاصة به.
- إجراء إصلاحات لمنح المرأة الحقوق المتساوية في الموارد الاقتصادية والحصول على الحق في الحيازة والسيطرة على الأراضي وصور الممتلكات والخدمات المالية والإرث والموارد الطبيعية الأخرى وفقاً للقوانين المحلية.
- دعم وتعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية ولاسيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم تمكين المرأة.
- تطبيق وتعزيز السياسات الملائمة والتشريعات والقوانين السارية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات على كافة المستويات.

سوف يتم إجراء عملية تمثيلية باستثناء عملية تمثيلية على مستوى الدولة من الرجال والسيدات الذين تتراوح أعمارهم بين 18-29 مما يضمن تكافؤ حجم العينة للطرفين ووفقاً لموافقة الحكومة سوف تشتمل الدراسة على المواطنين الكويتيين والأجانب المقيمين وذلك نظراً للتكوين الديمغرافي للكويت الذي يعتبر أكثر من ثلثي السكان من المغتربين.

وسوف يتم إجراء البحوث النوعية إلى جانب الإحصائية الدولية للمساواة بين الجنسين من أجل اختبار فقرات الإحصائية وفحص المجالات المتعلقة بالعلاقات بين الجنسين وتمكين المرأة ومتى يتم تغيير تلك الآليات من أجل استعراض السياسات والبرامج التي يمكن تطبيقها لتسريع التغيير وتمكين المرأة وضمان تحقيق حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الكاملة وسوف يتم استخدام البحث النوعي من أجل دعم تطوير الأسئلة الكمية في الكويت أو من أجل تحديد سياق وفهم نتائج الإحصائية استناداً على السياق والبيانات والبحوث الحالية ومن خلال تلك العملية يمكن إضافة مجالات موضوعات إضافية فيما يتعلق بمجتمع العينة إلى هذا الاستبيان.

[30] فمن المستحسن أن المشاريع تستخدم مؤشرات الناتج من الخطة الاستراتيجية، حسب الاقتضاء، بالإضافة إلى مؤشرات النتائج الخاصة بالمشروع

وسوف يتم الإفصاح عن تلك النتائج بشكل عام على المستوى المحلي بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين وعلى المستوى الإقليمي بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركاء المجتمع المدني وسوف يتم استخدام النتائج أيضاً من أجل دعم تطوير البرامج وعمل مجموعات كسب التأييد بالتعاون مع المنظمات الشريكة غير الحكومية وبالإضافة إلى ذلك سوف تعمل نتائج البحث كأساس لبرامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تلك الدولة.

وسوف يتم تحديد إحدى المنظمات البحثية الرئيسية أو العديد من المنظمات إذا لزم الأمر في الكويت وسوف تتلقى المساعدات الفنية لإجراء البحوث وسوف يتم إشراك شركاء حقوق المرأة والطفل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى على المستوى القومي والإقليمي وسوف يتم تحديد ذلك في المرحلة الأولى من المشروع.

وبالإضافة إلى ذلك سوف تستفيد البحوث من الخبرات والتجارب في أربعة دول أخرى بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث أنه قد تم اختتام البحوث في عام 2016 وهناك فرص للجولات الدراسية والتعلم من الشركاء البحثيين الكويتيين من نظرائهم في المغرب ولبنان ومصر وفلسطين وأن الكويت سوف تكون هي الدولة الأولى في منطقة مجلس التعاون الخليجي التي سوف تقوم بإجراء مثل هذه الدراسة وبالتالي تعتبر هي الرائدة في المنطقة في مثل هذا المجال وبالتالي فإن تكملة تلك الدراسة سوف تتمثل في وضع خريطة شاملة لخدمات الرعاية الصحية والمجتمعية والقانونية الخاصة بالعنف ضد المرأة المتاحة لدعم الناجون من تلك الممارسات وأن هذا سوف يحدد الفجوات والثغرات الموجودة ويتيح تقديم حملات توعية حول تلك الخدمات المتاحة.

وسوف يدعم المخرج الثالث وضع آليات لمعالجة المستهدف 5-1 (القضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة والفتيات في كل مكان) والمستهدف 5-2 (القضاء على كافة صور العنف ضد المرأة والفتيات في المجال العام والخاص بما في ذلك الإتجار في البشر والاستغلال الجنسي وأنواع الاستغلال الأخرى) والمستهدف 5-3 (القضاء على كافة الممارسات الضارة مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القصري وختان الإناث.

الموارد المطلوبة لتحقيق النتائج المتوقعة:

إن تنفيذ البرنامج يتطلب موارد على عدة مستويات مختلفة وتشتمل الموارد العامة المطلوبة على مدير البرنامج الذي يشرف على التنفيذ اليومي للبرنامج ويقوم بالتواصل مع الشركاء المحليين و هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى جانب متابعته لخطة العمل وسوف يكون مقر مدير البرنامج في مركز بحوث ودراسات المرأة بجامعة الكويت وسوف يكون هو المسئول العام عن التنفيذ الفوري للبرنامج على مستوى كافة المخرجات والنتائج.

وسوف يقدم مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خدمات كسب التأييد والخدمات الاستراتيجية واللوجستية وفقاً لهياكل إدارة المشروع الحالية وسوف تقدم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الخبرات الفنية على مدار فترة المشروع وتسهيل الوصول إلى الشبكات الإقليمية.

وسوف يتم الإرشاد والدعم الفني للبرنامج بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي سوف تشتمل على المدخلات والتوجيه الاستراتيجي في المجالات الرئيسية المحددة وسوف تقوم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين

وتمكين المرأة بتقديم الدعم في التدريب وبناء القدرات لدى الشركاء المحليين وضمان إقامة علاقة قوية بأجندات تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين على المستوى الدولي والإقليمي وبالتالي سوف يتم إدارة تلك الآلية من خلال أحد الموظفين من المسئولين الكبار بدولة الكويت الذي يعمل لدى المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسوف يكون مسئولاً عن ضمان تلك العلاقات القوية التي يُقيمها البرنامج الكويتي مع أجندة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين الأكثر شمولاً في المنطقة وضمان تقديم الدعم الفني الكافي والتنسيق مع نظرائهم في الكويت عند اللزوم وسوف يتم الاستعانة بالخبراء الآخرين في الاستشارات قصيرة المدى عند اللزوم.

- الشراكات:

سوف تدعم الشراكات الاستراتيجية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات البحثية والأكاديمية ذات الصلة البرنامج للوصول إلى مختلف الدوائر وإتاحة فرص لزيادة شفافية أهداف البرنامج وإقامة علاقات طويلة المدى لبرامج المساواة بين الجنسين في دولة الكويت. ومن ثم ينخرط المشاركين الكويتيين ويهتمون بالعمل على تطبيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGS) وأنهم على استعداد لمناقشة القضايا وبذل الجهود نحو إجراء التغيير الاجتماعي وبالتالي فإن الأهمية المسندة للمساواة بين الجنسين كمبدأ من مبادئ أجندة 2030 سوف تدعم الجهود الوطنية لتطبيق إحدى أهداف التنمية المستدامة (SDGS) وهو الهدف رقم5 بالإضافة إلى دعم المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGS) في الكويت وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت قد تعهد بالتزام الكويت بتنفيذ أجندة 2030 خلال قمة التنمية المستدامة المنعقدة العام الماضي ومنذ ذلك الحين وقد كانت معالي السيدة/ هند صبيح وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية من كبار مؤيدي أهداف التنمية المستدامة (SDGS) في الكويت وسوف يتم تنفيذ البرنامج بالتعاون والتشارك مع مختلف الأطراف من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديمي وقد أوضحت الخرائط المبدئية للمبادرات المستمرة حول المساواة بين الجنسين في الكويت وأن هناك التزاماً قوياً بأجندة تمكين المرأة والممارسات العديدة الجيدة المنفذة على أرض الواقع وسوف يهدف البرنامج أيضاً بالعمل كمنصة للجمع بين الأطراف المشاركة بطريقة متكاملة للتعلم من الخبرات والتجارب الحالية وضمان إقامة علاقات تآزر قوية بشأن أجندة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة فيما يتجاوز نطاق هذا البرنامج.

حكومة الكويت:

تعتبر الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية هي الهيئة الحكومية المنوط بها تنسيق التنفيذ الوطني بأجندة 2030 وهي النظير الرئيسي لفرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدولة الكويت وأن شريك التنفيذ الرئيسي لأجندة القضاء على العنف ضد المرأة والتمكين الاقتصادي للمرأة سوف تكون هي وزارة الشئون الاجتماعية والعمل والمجلس الأعلى للأسرة أما بالنسبة للمكون المتعلق بالمشاركة السياسية سوف تكون اللجنة البرلمانية حول حقوق المرأة واللجنة الاستشارية للمرأة واللجنة الاستشارية الوزارية للمرأة هم **الشركاء الرئيسيين.**

وسوف يتم جمع وتحليل البيانات بشكل مستمر وإحصائي من قبل المكتب الإحصائي المركزي الكويتي من خلال وضع قائمة بيانات لتمكين المرأة واستخدام الأدوات والبيانات المتاحة على أرض الواقع.

ولذلك فإن البرنامج يحتوي على مكون كسب التأييد والتوعية القوي للغاية والذي يركز على وجه التحديد على الوصول للشباب وزيادة الوعي بشأن المساواة بين الجنسين والتزام الكويت بـ أهداف التنمية المستدامة (SBGS) وسوف يتم ذلك بالتشارك مع الهياكل الحالية بما في ذلك المجتمعات التطوعية والاتحادات الطلابية في المدارس والجامعات والشركات الإعلامية وأقسام الإعلام بالجامعات.

المؤسسات الأكاديمية:

من أجل ضمان وجود قاعدة أدلة قوية وتحليل البيانات الرسمية لدعم البرامج المستقبلية سوف يستفيد البرنامج من التواجد الأكاديمي القوي للكويت وسوف يقوم بالتشارك والتعاون مع المؤسسات البحثية الكبرى حول إجراء الدراسات المتعلقة بالآثار السلبية للقوانين الوضعية والاستناد على الاستعراض التشريعي الحالي وسوف يتم ذلك من خلال جامعة الكويت باعتبارها نظيراً رئيسياً.

المجتمع المدني:

استناداً على العمل الحالي الذي يتم داخل الدولة سوف يرتبط البرنامج بالشبكات المحددة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل حول تمكين المرأة (مثل إلغاء المادة 153 والجمعية الثقافية والاجتماعية للمرأة الكويتية) ولذلك سوف يعمل المجتمع المدني كمحفز للبرنامج مما يؤدي لوجود دافع لوضع أجندة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل أقوى في الدولة ودعم وتعزيز تنفيذ الحكومة للالتزامات من خلال الرقابة المستمرة.

وفي محاولة للجمع بين مختلف الشركاء سوف يعمل البرنامج كجهة انعقاد للمجتمع المدني على مدار فترة تنفيذ البرنامج لضمان إقامة علاقات التعاون والتآزر ودمج وتكامل الجهود.

القطاع الخاص:

يعتبر القطاع الخاص للكويت قوي للغاية وشريك محوري حيث أن إحدى أكبر المشروعات في الدولة وهي شركة الغانم للصناعات قد بدأت مبادرة المساواة بين الجنسين الخاصة بها والتي تبحث ضمان قيادة المرأة داخل الشبكة وممارسات المساواة بين الجنسين في تعيين المرأة والاحتفاظ بها كموظفة في مناصب قيادية بما في ذلك مزايا أجازة الوضع المتعارف عليها وبالتالي فإن بعض الشركات مثل شركة الغانم تعمل كنقطة دخول للعمل بشأن مبادئ تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين ومن ثم قد تكون مؤسسة الكويت للتقدم العلمي شريكاً في تنفيذ دراسة الخصوبة.

مشاركة المساهمين:

يعتبر المساهم والشريك الرئيسي في البرنامج هو حكومة الكويت في حين أن المجموعة المستهدفة الرئيسية هي الرجال والسيدات الكويتيات والأولاد والبنات وحيث أن البرنامج يركز على شريحة كبيرة من المجتمع والانخراط فإنه سوف يتم ضمان تحقيق نتائج البرنامج من خلال اجتماعات مجموعة التوجيه الدورية ومناقشات المائدة المستديرة للمساهمين التي ستكون متاحة للجماهير ويعتبر الانخراط جزء لا يتجزأ من البرنامج الذي يعمل على تحقيق هدفين الأول: هو ضمان الأهمية الثابتة للبرنامج وفقاً للأولويات المحددة وأن التنفيذ على مساره الصحيح والثاني: هو مشاركة الجماهير في أجندة تمكين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والعمل كبرنامج لكسب التأييد.

التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:

سوف تضمن هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أن يكون البرنامج مرتبط بالمبادرات الإقليمية والعالمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما في ذلك عمليات الاستعراض الإقليمي بشأن تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5 ومجموعات العمل من خلال اللجنة الإقليمية وجامعة الدول العربية ولجنة الاجتماعات التحضيرية لوضع المرأة ولذلك فإن الكويت التي تعتبر هي الدولة الأولى في مجلس التعاون الخليجي التي لديها برنامج قائم بذاته بشأن تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5 سوف تستطيع العمل كمحور للمعرفة لمنطقة مجلس التعاون الخليجي وسوف يتم إيلاء اهتمام خاص بضمان تبادل ومشاركة أفضل الممارسات بين الكويت وبين الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وسوف يكون البرنامج مرتبط بالشبكات الإقليمية الحالية بما في ذلك شبكة الرائدات للبرلمانيات بالإضافة إلى شبكة خديجة للتمكين الاقتصادي.

وسوف يتم إجراء كافة العمليات التعليمية على المستوى الإقليمي في إطار دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية قدر المستطاع استناداً على أفضل الممارسات العالمية عند اللزوم.

المعرفة:

إن هذا البرنامج يحتوي على مكون هام للغاية فيما يتعلق بتكوين القاعدة المعرفية الواسعة بما في ذلك جمع وتحليل البيانات وإنشاء قاعدة بيانات عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مستوى الحكومة في المكتب الإحصائي المركزي وبالإضافة إلى ذلك سوف يقوم البرنامج بتطوير المنتجات المعرفية بخلاف التقييمات بما في ذلك البحوث حول الآثار السلبية غير المقصودة لعدم المساواة الهيكلية المدعومة بالإجراءات التشريعية التي تعتبر من الآليات التي تعود بالنفع بشكل مباشر على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومن ثم سوف يضمن البرنامج أن يتم الحصول على البيانات المناسبة بشكل منهجي وبطريقة مستدامة بالإضافة إلى تغذية تلك البيانات والمعطيات في المستهدفات التسعة بهدف التنمية المستدامة رقم5 وضمان وجود حيازة وطنية لتلك البيانات وتحليلها فيما بعد.

التنمية المستدامة والتطوير:

سوف يكون هذا البرنامج هو إحدى مكونات تطوير القدرات المستمرة الذي يتم تقديمه من خلال الاستعانة بخبراء المساواة بين الجنسين وضمان إقامة علاقات بالمبادرات الإقليمية والعالمية ولذلك سوف يؤدي عنصر جمع البيانات بما في ذلك تحديد أساس هدف التنمية المستدامة رقم5 في الكويت إلى وضع قاعدة بيانات متضمنة في الإدارة المركزية للإحصاء وسوف تصبح جزءاً من عملية جمع البيانات الوطنية مما يقدم للكويت أساساً راسخاً لتنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5 وسوف يضمن ذلك أيضاً وضع آليات الرقابة الملائمة وسوف يضمن تقديم الكويت للتقارير الفورية وذات الصلة وأن يتم متابعتها على المدى القريب.

وبالتالي فإن تطوير البرنامج الذي تم على أساس درجة كبيرة من التشاور قد أوجد عدة توقعات وأثار الاهتمام بشأن قضية تمكين المرأة وبالتالي يمكن الاستفادة من هذا الجانب ومراعاة الاستراتيجية المشتركة الكبرى بين الأمم المتحدة وحكومة الكويت خلال دورة البرنامج التالية وأن هذا يشتمل على وضع خطة حتى نهاية عام 2029لضمان التنفيذ والتطبيق على مستوى كافة مستهدفات المساواة بين الجنسين في هدف التنمية المستدامة رقم5 وما بعد هذا الهدف بالإضافة إلى إضفاء

الطابع المؤسسي على المكونات الرئيسية مثل ميزانيات الاستجابة للمساواة بين الجنسين ومسارات الإحالة القضائية للناجين من العنف ومشاركة المرأة في المناصب القيادية وعلى مدار فترة المشروع سوف يتم التأكيد على نقل المهارات للنظراء المحليين وبناء القدرات بشكل مستمر والاستثمار في رأس المال البشري وسوف يتم ذلك من خلال إشراك أحد كبار مسئولي الدولة الكويتية لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومن خلال التفاعل الدوري مع الشركاء المحليين ونظرائهم في الدول الأخرى من أجل ضمان أن تظل الحيازة العامة وطنية وأن يكون البرنامج مستدام ومتضمن في الأولويات الوطنية بخلاف دورة التمويل المبدئية.

4- إدارة المشروع:

الكفاءة والفعالية من حيث التكاليف:

سوف يعمل هذا المشروع عن كثب مع المشروعات الأخرى المنفذة في ظل برنامج الدولة 2015-2018 لزيادة علاقات التعاون وتحسين فاعلية إجراءاته وسوف يحصل المشروع على الخبرات الدولية والإقليمية الضرورية وأفضل الممارسات لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مما سيزيد من كفاءته من حيث التكاليف في حين تسهيل وتسريع تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم5 في دولة الكويت.

إدارة المشروعات:

سوف يتم تنفيذ المشروع محلياً بالتنسيق العام لدى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الكويت وسوف يشارك مركز بحوث ودراسات المرأة في جامعة الكويت في تنفيذ أنشطة المشروع من أجل تحقيق بعض الأهداف وسوف تقوم بعض المؤسسات الحكومية (بما في ذلك الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية) والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بتنفيذ أنشطة البرنامج باعتبارهم شركاء التنفيذ.

وسوف تكون الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت مسئولين عن مشاركة حكومة الكويت في المشروع وسوف يتم إعداد خطط العمل السنوية لمخرجات المشروع وسوف يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوقيع وثيقة المشروع مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت وفقاً للممارسات المؤسسية والشروط المحلية وسوف يتم توقيع خطاب اتفاق لتسهيل تقديم الدعم التشغيلي وسوف يقوم مدير المشروع بتقديم تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتواصل بشكل دوري مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسوف تقوم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بتقديم الدعم الفني المستمر للمشروع على مدار فترة المشروع مما يسهل الوصول إلى الممارسات الإقليمية والعالمية الأفضل وإلى الشبكات الإقليمية والعالمية.

إطار الموارد والنتائج:

النتيجة المحددة كما هو مذكور في نتائج برنامج الجولة وإطار الموارد: تسريع التنمية البشرية من خلال تمكين رأس المال البشري والتمكين الاجتماعي المتزايد ذات المستوى الرفيع.				
مؤشرات النتائج كما هو مذكور في إطار نتائج وموارد برنامج الدولة بما في ذلك الأساس والمستهدف: المؤشر رقم3: الزيادة المئوية في الإنفاقات العامة على دعم الصحة والتعليم العالي والرفاهية الاجتماعية وتغطية نظام الحماية الاجتماعية الذي يتم تحديده وفقاً للنوع والعمر والمحافظات. الأساس: قطاع الصحة بنسبة 6.60% في عام 2010/2011 وقطاع التعليم بنسبة 10.07% في عام 2010/2011 والتأمين الاجتماعي والرفاهية الاجتماعية بنسبة 15.28% في عام 2010/2011. المستهدف: يتم تحديده من قبل الهيئات الحكومية المعنية.				
النتيجة المحددة استناداً على وثيقة المشروع: تتخذ دولة الكويت خطوات ملموسة لتسريع تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5 ومستهدفاته.				
المخرجات المطبقة من الخطة الاستراتيجية 2014-2017: النتيجة رقم1: أن النمو والتنمية يعتبران شاملان ومستدامان ويشتملان على القدرات الإنتاجية التي تخلق فرص عمل وقوت الفقراء ومن ثم إقصائهم، وقد مكنت خيارات النتيجة1-2 وسهلت تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة.				
عنوان المشروع: دعم دولة الكويت في تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5 **00102365**				
المخرجات وإجمالي تكلفة المخرجات	مؤشرات المخرجات [31]	الأنشطة والمخاطر والفروض	دور الشركاء	المدخلات
المخرج1: تأثر التصورات العامة بالرجال والسيدات بشكل إيجابي	المؤشرات الرئيسية: 1:مركز الدعم السياسي الذي يحتوي على المناهج الخاصة به ويعتزم تمهيد الطريق لإعداد المرأة بشكل أفضل للانتخابات التالية وإقامة نقاش عام عن المرأة في المناصب القيادية.	الأنشطة: 1: إنشاء مركز دعم سياسي لتدريب المرأة المرشحة بإعدادها بشكل أفضل للترشح للانتخابات حيث يتم تقديم عملية بناء	مركز منظمات المجتمع المدني ومركز بحوث ودراسات المرأة يدعم مراكز الدعم	إجمالي المخرجات للنتيجة رقم1 التكلفة: 705,000 دولار

[31] فمن المستحسن أن المشاريع تستخدم مؤشرات النائج من الخطة الاستراتيجية، حسب الاقتضاء، بالإضافة إلى مؤشرات النتائج الخاصة بالمشروع

بحملات التوعية والحوار العام المدعوم ببحوث الانتخابات لتمهيد الطريق نحو الكادر الموسع من السيدات القادرات والمتمات بالترشح للانتخابات	الأساس: لا يوجد مركز دعم سياسي معمول به. المستهدف 2017: إقامة مركز دعم سياسي وتطوير خطة العمل. المستهدف لعام2018: حملات التوعية العامة والنقاشات الجدلية تم البدء فيها على أساس النتائج البحثية من بحوث انتخابات 2016. 2: زيادة عدد المرأة الكويتية المهتمة بالترشح للمناصب السياسية أو المنتخبة والمشاركة في المنتديات الإقليمية والحالية والشبكات الإقليمية التي تدعم المشاركة السياسية للمرأة. الأساس: بعض المشاركة من عضوات البرلمان السابقات في شبكة رائدات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. المستهدف: مشاركة 50% من المرأة المرشحة أو المرأة المشاركة في الشبكة التي تم وضعها.	القدرات بشأن التواصل والتحدث للجماهير والنقاشات الجدلية والترشح وإدارة وتنظيم الحملات الانتخابية والسياسية وسوف يقدم مركز الدعم السياسي مخصصات للتبادل بين مناطق الجنوب. 2: إنشاء وحدة مراقبة إعلامية سياسية في مركز الدعم السياسي حيث أن وحدة المراقبة الإعلامية سوف تقوم بتطوير وتفعيل الاستراتيجية الإعلامية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من أجل دعم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية 3: إجراء البحوث حول نتيجة انتخابات 2016 بما في ذلك البحوث المتعلقة بإقبال الناخبين وتصوراتهم وتحديات وفرص المشاركة المستقبلية في الحياة السياسية.	السياسي للمرأة. شبكة رائدات تدعم علاقات التبادل. وزارة الإعلام: تدعم التوعية العامة مع تخصيص الموارد العينية لوقت وموارد البث.	

المخرج رقم2: مشاركة وقيادة المرأة في كافة القطاعات يتم دعمها من خلال المزيد من التوعية وتنسيق سياسات دعم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات.	المؤشرات الرئيسية: 1: عدد شركات القطاع الخاص الكويتي التي تقوم بتطبيق خطط wep. الأساس: صفر المستهدف: 3	**الأنشطة:** 1: وضع مؤشرات محلية لكل من المستهدفات الخمسة بهدف التنمية المستدامة رقم.5 2: الإسهام في أول تقرير وطني حول التقدم المحرز في تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم.5 3: تنظيم الأنشطة العامة للاحتفال باليوم العالمي للمرأة (8مارس) 2017 و2018 بما يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة ومع التركيز على أهمية مشاركة المرأة في الاقتصاد باستخدام دراسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول الحالة التجارية لمنظور المساواة بين الجنسين والمنظور الاقتصادي لدى دولة الكويت وبالتالي سوف يتم إدراج التوعية بالقيادة أيضاً. 4: استهداف شركات القطاع الخاص قد دعم تنفيذ مبادئ تمكين المرأة	ديوان الخدمة المدنية و الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل تقدم مدخلات لعملية تأميم المؤشرات. تشارك مؤسسات القطاع الخاص الرئيسية في ورش العمل حول المساواة بين الجنسين. الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وغرفة التجارة يشاركان في ورش العمل حول مبادرة المساواة بين الجنسين. موظفي الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وديوان الخدمة المدنية ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل لدى المؤسسات الحكومية الرئيسية الأخرى يشاركون في الجولات	إجمالي المخرج والنتيجة رقم2. التكلفة: 758,000 دولار.

		وقد دعا للمشاركة في شبكة خديجة الإقليمية حول التمكين الاقتصادي للمرأة. 5: تحسين المعرفة المتعلقة بمشاركة المرأة في الاقتصاد الكويتي بما في ذلك دراسة عن سيدات الأعمال في الكويت والتجارب في تحديات وآفاق الاقتصاد غير الرسمي. 6: إجراء الدراسات البحثية حول الخصوبة وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية والعوامل الديمغرافية مما يضمن أن يتم دمج هذا البحث في الوثيقة البيضاء النهائية/ السياسة في دولة الكويت.	الدراسية. يقوم مركز بحوث ودراسات المرأة بإجراء سلسلة من الدراسات المستهدفة. يقوم برنامج سوق العمل والهجرة الخليجي بإجراء دراسة عن الخصوبة. تنسق الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية أول تقرير وطني حول أهداف التنمية المستدامة في عام 2018. تدعم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل و الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ولجنة شئون المرأة ومركز بحوث ودراسات المرأة الأنشطة العامة.	

المخرج رقم3: إتاحة البيانات لدعم وتفسير وتوضيح الخطة القومية الشاملة لمعالجة العنف ضد المرأة.	المؤشرات الرئيسية: ▪ المؤشر: بيانات حول الأطر القانونية والميول نحو المساواة بين الجنسين بما في ذلك دعم مبادرة القضاء على العنف ضد المرأة للسياسة القومية واستراتيجية العنف ضد المرأة. الأساس: لا توجد بيانات متاحة حول العنف ضد المرأة والميول نحوه. المستهدف: إجراء الإحصائية الدولية عن المساواة بين الجنسين ونشرها.	**الأنشطة:** 1: الاستعداد لتنفيذ الإحصائية الدولية للمساواة بين الجنسين من خلال البحوث النوعية التكميلية في الكويت. 2: أنشطة كسب التأييد والتواصل المصممة والمنفذة من أجل نشر نتائج الإحصائية الدولية للمساواة بين الجنسين وتوصياتها. 3: إجراء ملتقى لإطلاق التقرير ومناقشة النتائج التي سوف تدعم وضع استراتيجية وسياسة شاملة حول العنف ضد المرأة في الكويت. 4: تبادل المعارف مع الدول الأخرى في المنطقة التي تقوم بإجراء الإحصائية الدولية في المساواة بين الجنسين. 5: استعراض الإطار القانوني حول العنف ضد المرأة. 6: وضع خريطة للخدمات الصحية والقانونية والمجتمعية ضد المرأة المتاحة لدعم الناجون من هذا العنف.	مركز بحوث ودراسات المرأة ووزارة الشئون الاجتماعية والعمل وديوان التنمية الاجتماعية ووزارة الداخلية ووزارة الصحة والمكتب المركزي للإحصاء يشاركون في إجراء دراسة حول معدل انتشار العنف ضد المرأة. تدعم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل وديوان التنمية الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني إنشاء مسار للملاحقة القضائية. تنظم وزارة الشئون الاجتماعية والعمل و الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ولجنة شئون المرأة ومركز بحوث ودراسات المرأة أنشطة التوعية العامة.	إجمالي المخرج والنتيجة رقم3. التكلفة: 776,156 دولار.

الوحدة الإدارية			راتب ومستحقات مدير المشروع: المساهمة في المشاركة في تكاليف أحد كبار مسئولي الدولة الذي يعمل لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة.	280,000 دولار. 18,910 دولار إجمالي تكلفة مخرجات الإدارة: 298,910 دولار أمريكي
التقييم:			التقييم (التقييم النهائي المستقل)	30,000 دولار أمريكي
إجمالي صافي الإنفاقات				2,568,066 دولار
إجمالي قيمة الإنفاقات (8%)				205,445 دولار
إجمالي نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (3%)				83,205 دولار
إجمالي التكلفة بما في ذلك تكاليف				2,856,716

5- الرقابة والتقييم

وفقاً لسياسات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سوف يتم مراقبة المشروع من خلال خطط الرقابة والتقييم التالية:

نشاط الرقابة	الهدف	التكرار	الإجراء المتوقع	الشركاء (إذا كانت مشتركة)	التكلفة إن وجدت
متابعة سير النتائج	سوف يتم جمع بيانات مقابل مؤشرات النتائج وسوف يتم تحليلها لتقييم التقدم في إنجاز المشروع من أجل تحقيق المخرجات المتفق عليها.	بشكل ربع سنوي أو بمعدل التكرار المطلوب لكل مؤشر.	سوف يتم معالجة التقدم الأبطأ من المتوقع من قبل إدارة المشروع.	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت وهيئة الامم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.	-
مراقبة وإدارة المخاطر	تحديد المخاطر المحددة التي قد تهدد تحقيق النتائج المرجوة. تحديد ورصد إجراءات إدارة المخاطر باستخدام سجل المخاطر ويشتمل ذلك على ملف الإجراءات والخطط التي قد تكون مطلوبة وفقاً للمعايير الاجتماعية والبيئية المعمول بها لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسوف يتم إجراء عمليات المراجعة والتدقيق وفقاً لسياسة المراجعة والتدقيق لدى	بشكل ربع سنوي	يتم تحديد المخاطر من قبل إدارة المشروع ويتم اتخاذ الإجراءات لإدارة المخاطر ويتم حفظ سجل بالمخاطر من أجل تتبع المخاطر المحددة والإجراءات المتخذة.	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	-

	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة المخاطر المالية.				
التعلم	سوف يتم اكتساب المعرفة والممارسات والدروس الجيدة بشكل دوري بالإضافة إلى التعلم من المشروعات والشركاء الآخرين ودمج تلك المعرفة في المشروع بالإضافة إلى إقامة علاقات التبادل بين مناطق الجنوب وبين الشبكات الإقليمية والعالمية الحالية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.	مرتين سنوياً على الأقل	يتم تحديد الدروس الهامة من قبل فريق المشروع واستخدامها لدعم قرارات الإدارة ويتم تعلم الممارسات الجيدة في أماكن أخرى لدعم تنفيذ البرنامج.	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	-
ضمان جودة المشروع السنوية	سوف يتم تقييم جودة المشروع مقابل معايير جودة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المشروع ودعم وتعزيز اتخاذ القرارات الإدارية من أجل تطوير المشروع	سنوياً	سوف يتم استعراض نقاط القوة ونقاط الضعف من قبل إدارة المشروع واستخدامها لدعم قرارات تحسين أداء المشروع	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	-
تقارير المشروع	سوف يتم تقديم إحدى تقارير إنجاز المشروع لمجلس إدارة المشروع وكبار المساهمين حيث يتكون التقرير من بيانات حول التقدم في إنجاز المشروع توضح النتائج المحققة مقابل المستهدفات السنوية المحددة سلفاً على مستوى المخرجات وملخص تصنيف جودة المشروع والمخاطر المحدثة إلى جانب إجراءات الحد منها وأية تقييم أو استعراض تم إعدادها على مدار تلك الفترة.	بشكل ربع سنوي وبشكل سنوي وفي نهاية المشروع (التقرير النهائي)		الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	-
استعراض	سوف تقوم إدارة المشروع (مجلس إدارة المشروع)	بشكل ربع	يتعين مناقشة أية مشكلات	الأمانة العامة للمجلس الأعلى	-

المشروع (مجلس إدارة المشروع)	بإجراء استعراضات دورية للمشروع من أجل تقييم أداء المشروع واستعراض خطة العمل متعددة السنوات لضمان وضع الميزانية الحقيقية على مدار فترة المشروع وسوف تشارك هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الشركاء المحليين. وفي العام النهائي للمشروع سوف يعقد مجلس إدارة المشروع استعراض في نهاية المشروع من أجل مناقشة الدروس المستفادة ومناقشة فرص توقيع النطاق وتطبيق النتائج والدروس المستفادة من المشروع وتناولها مع الجماهير المعنية.	سنوي	متعلقة بالجودة أو معدل إنجاز الأعمال الأقل من المتوقع من قبل مجلس إدارة المشروع ويتعين تحديد الإجراءات الإدارية المتفق عليها لمعالجة تلك المشكلات.	للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	
استعراض وإجراء تصحيحات في المقررات	الاستعراض الداخلي للبيانات والإثباتات من كافة إجراءات الرقابة من أجل دعم وعزيز عملية اتخاذ القرار.	سنوياً على الأقل	سوف يتم مناقشة بيانات الأداء والمخاطر والدروس والجودة من قبل إدارة المشروع وسوف يتم استخدامها من أجل إجراء تصحيحات في المقرر.	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	-

خطة التقييم:

عنوان التقييم	الشركاء (إذا كان مشترك)	مخرجات الخطة الاستراتيجية المتمثلة	إطار عمل المساعدات الإنمائية/ مجلس التخطيط والتنمية (النتيجة)	تاريخ الانتهاء المخطط له	المشاركين الرئيسيين في التقييم	تكلفة ومصدر التمويل
التقييم النهائي	حكومة الكويت وأعضاء اللجنة التوجيهية	النتيجة رقم4	النتيجة رقم2	بتاريخ 31 ديسمبر 2018	كافة الشركاء في البرنامج بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص	30,000 دولار- أموال البرنامج.

6- خطة العمل متعددة السنوات

المخرجات المتوقعة	الأنشطة المخطط لها	الإطار الزمني		الهيئة المسئولة		الميزانية المخطط لها	
		2017	2018		مصدر التمويل	وصف الميزانية	المبلغ
المخرج رقم1: تأثرت التصورات العامة للرجال والسيدات بشكل إيجابي بالحملات التوعوية والحوار العام المدعوم ببحوث الانتخابات لتمهيد الطريق أمام إنشاء كادر موسع من	إنشاء مركز دعم سياسي لتدريب المرأة المرشحة لإعدادها بشكل أفضل للترشح للانتخابات حيث يتم توفير بناء القدرات حول مجال الاتصالات والتحدث للجماهير والمناقشات العامة وإدارة وتنظيم الحملات السياسية.	ربع العام الثاني- ربع العام الرابع	ربع العام الأول- ربع العام الرابع	هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشبكة الرائدات وجامعة الكويت		نفقات السفر ومعدات المركز السياسي والسفر والمدربين وورش العمل وتطوير مواد التدريب.	247,500
	إجراء البحوث حول نتيجة انتخابات 2016 بما في ذلك إقبال الناخبين والتصورات وتحديات وفرص الانخراط المستقبلي في الحياة السياسية.	ربع العام الثاني- ربع العام الرابع				السفر والمدربين وورش العمل وتطوير مواد التدريب	99,000
	علاقات التبادل بين منطقة الجنوب وتحديد أفضل الممارسات المشتركة مع البرلمانيين الآخرين على مستوى الشبكات الوطنية والإقليمية.	ربع العام الثاني - ربع العام الرابع	ربع العام الأول- ربع العام الثاني			السفر والإقامة وأماكن الاجتماعات والمؤتمرات المشتركة وتنسيق دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتطوير علاقات التبادل والشفافية	153,450

المهتمين والقادرين على الترشح للانتخابات من السيدات.						والسفر.	
	إنشاء وحدة مراقبة إعلامية في إطار مركز الدعم السياسي.	ربع العام الثاني- ربع العام الثالث- ربع العام الرابع				إنشاء الوحدة والمعدات والسفر والاستشارات ودعم الاتصالات والخبرات والشفافية ونفقات السفر.	64,350
	تفعيل الاستراتيجية الإعلامية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لدعم وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.	ربع العام الثالث- ربع العام الرابع	ربع العام الأول- ربع العام الثاني- ربع العام الثالث- ربع العام الرابع			تكاليف الحملات الإعلامية والأفلام الوثائقية وتحديثات المواقع والتدريب ودعم التدريب والسفر.	13,3650
	المراقبة						7,050
	إجمالي المخرجات رقم1						705,000

المخرج والنتيجة رقم2: يتم دعم وتعزيز مشاركة وقيادة المرأة في كافة القطاعات من خلال زيادة التوعية وتطبيق سياسات دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات	ورشة عمل إقليمية حول الميزانية التي تراعي قضايا الجنسين لموظفي الحكومة في الكويت ومجلس التعاون الخليجي مدعومة من قبل مراكز الميزانية التي تراعي قضايا الجنسين للتميز		ربع العام الثاني و ربع العام الثالث	هيئة الأمم المتحدة للمرأة وجامعة الكويت ومنظمة العمل الدولية		الاستشارات والسفر ووكالة سفريات هيئة الامم المتحدة للمرأة	29,700
	وضع المؤشرات المحلية لكل من المستهدفات التسعة الخاصة بهدف التنمية المستدامة رقم5.		ربع العام الثالث			الاستشارات وتدريب موظفي ديوان الخدمة المدنية بالإضافة إلى نفقات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.	60,000
	الإسهام في أول تقرير وطني حول التقدم في تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم5.					إعداد التقارير- نفقات هيئة الأمم المتحدة للمرأة	13,000
	تنظيم أنشطة عامة للاحتفال باليوم العالمي للمرأة (8 مارس) 2017 و2018 بما يتناسب مع هدف التنمية المستدامة رقم5 مع التركيز على أهمية مشاركة المرأة في الاقتصاد باستخدام إحدى دراسات هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول الوضع التجاري					نفقات الحملات والأفلام الوثائقية ونفقات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.	80,000

	للمرأة ومنظور المساواة بين الجنسين والمنظور الاقتصادي للكويت وسوف يتم إدراج التوعية بالعنف على أساس الجنس.		ربع العام الثالث و ربع العام الرابع	منظمة الأمم المتحدة للمرأة وشبكة خديجة، شركات القطاع الخاص المختارة		الاستشارات والاجتماعات وورش العمل ونفقات هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتدريب والسفر	1,039,050
	استهداف شركات القطاع الخاص المدعومة بتطبيق مبادئ تمكين المرأة والدعوة للمشاركة في شبكة خديجة الإقليمية حول التمكين الاقتصادي للمرأة.						
	تحسين المعرفة والمعلومات حول مشاركة المرأة في الاقتصاد الكويتي بما في ذلك الدراسة المتعلقة بسيدات الأعمال في الكويت والتجارب في تحديات وآفاق الاقتصاد غير الرسمي.		ربع العام الثاني و ربع العام الثالث و ربع العام الرابع	جامعة الكويت وهيئة الأمم المتحدة للمرأة			118,800
	إجراء الدراسات البحثية حول الخصوبة وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية والعوامل الديمغرافية الأخرى.		ربع العام الثاني و ربع العام الثالث و ربع العام الرابع	الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية			350,000
	الرقابة						2,550
إجمالي المخرج والنتيجة2							758,000

النتيجة والمخرج رقم3: إتاحة المعلومات والبيانات لدعم إيضاح الخطة الوطنية الشاملة لمعالجة العنف ضد المرأة	الاستعداد لتنفيذ الإحصائية الدولية للمساواة بين الجنسين إلى جانب البحوث النوعية التكميلية في الكويت. أنشطة كسب التأييد والمراسلات المصممة والمنفذة من أجل نشر نتائج وتوصيات الإحصائية الدولية للمساواة بين الجنسين. انعقاد ملتقى السياسة لإصدار التقرير ومناقشة	ربع العام الثاني، ربع العام الثالث، ربع العام الرابع		هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومؤسسة بروموندو وجامعة الكويت		تكاليف بروموندو	716,914

	النتائج التي سوف تدعم الاستراتيجية والسياسة العامة بشأن العنف ضد المرأة في الكويت. تبادل المعارف مع الدول الأخرى في المنطقة التي تقوم بتنفيذ الإحصائية الدولية للمساواة بين الجنسين.						
	استعراض الإطار القانوني بشأن العنف ضد المرأة.		ربع العام الأول، ربع العام الثاني				22,000
	وضع خريطة للخدمات الصحية والمجتمعية والقانونية الحالية حول العنف ضد المرأة والمتاحة لدعم الناجين.		ربع العام الأول، ربع العام الثاني				30,000
	المراقبة						7,242
	إجمالي المُدخل والنتيجة رقم3						776,156
الوحدة الإدارية (مدير المشروع والتكاليف التشغيلية)							298,910
الرقابة والتقييم	تقييم المشروع النهائي						30,000
UN Women دعم الإدارة العامة بنسبة 8%							206,245

UNDP دعم الإدارة العامة بنسبة 3%							83,205
الإجمالي							2,856,716

- الحوكمة والإجراءات الإدارية

سوف يتم تنفيذ المشروع وفقاً لدعم آلية التنفيذ الوطنية وسوف يكون الشريك المنفذ هو جامعة الكويت وأن الدعم المقدم لآلية التنفيذ الوطني يعتبر هو الأكثر ملائمة نظراً لمستوى الدعم العالي المقدم لتنفيذ تلك الآلية وذلك من قبل المنتج الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية من حيث دعم فريق المشروع للحصول على أفضل الممارسات الدولية والإقليمية في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما في ذلك الميزانيات التي تراعي الجنسين ومعالجة مشكلة العنف ضد المرأة.

وسوف يكون مقر فريق المشروع في جامعة الكويت التي سوف تقدم مساحة إدارية كما هو مطلوب وبالإضافة إلى ذلك سوف يتم تقديم الدعم الفني من قبل المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الكائن مقره في القاهرة والذي سوف يقوم بتسهيل الاتصال بالشبكات الإقليمية والعالمية والحصول على الخبرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسوف يتم تعيين أحد كبار مسئولي الدولة الكويتية الممول من قبل الحكومة الكويتية لدى المكتب الإقليمي هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل العمل كحلقة وصل ما بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل دعم عملية تنفيذ المشروع.

وسوف يتكون الهيكل الإداري للمشروع ومدير ضمان جودة المشروع ومدير المشروع وسوف ينخرط مدير المشروع في إحدى العمليات التنافسية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت وفقاً للإجراءات التشغيلية المعيارية المعمول بها وسوف يضمن مدير المشروع تنفيذ الأنشطة اليومية نيابة عن مجلس إدارة المشروع في حدود الإجراءات المتعلقة بالوقت والميزانية التي حددها مجلس إدارة المشروع وسوف يكون مدير المشروع مسئولاً عن التواصل بشكل دوري مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الكويت والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لتقديم المدخلات المتعلقة بالتطبيق اليومي للمشروعات وبالتالي فإن مدير المشروع بالتنسيق الوثيق مع متخصص البرنامج لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة المسئول عن التنفيذ العام للمشروع والمسئول رفيع المستوى المتواجد في القاهرة سوف يقوم بإعداد خطة عمل تفصيلية للمشروع وإعداد الميزانية وسوف يقدم تقارير سير الأعمال الشهرية وسوف يقدم تقارير سير الأعمال الربع سنوية لمجلس إدارة المشروع وسوف كون المدير مسئولاً عن إدارة ميزانية المشروع ورفض الإنفاقات وفقاً لقواعد ولوائح الإدارة المالية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسوف يكون مسئولاً أيضاً عن حفظ الوثائق المالية والوثاق الأخرى المتعلقة بالمشروع وعن رفض معدل الإنجاز الإجمالي في المشروع.

وسوف يتكون مجلس إدارة المشروع مما يلي:

- المدير التنفيذي: المدير التنفيذي هو الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية يمثلها الأمين العام أو ما ينوب عنه فهو يمثل حيازة المشروع من أجل ترأس المجموعة ويعتبر المدير التنفيذي المسئول عن المشروع ومدعوم من قبل كبير الموردين ويعتبر دور المدير التنفيذي هو ضمان تركيز المشروع على مدار فترة سريانه على تحقيق أهدافه وتقديم المخرجات التي سوف تسهم في تحقيق نتائج ذات مستوى أعلى وسوف يضمن المدير التنفيذي بأن يقدم المشروع قيمة مالية مما يضمن اتباع منهج موجه نحو التكاليف في إدارة المشروع والتوازن بين طلبات المستفيد وبين المورد.
- المورد الرئيسي: يعتبر المورد الرئيسي هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمثله المندوب المقيم أو ما ينوب عنه ويمثل مصالح الأطراف المعنية التي تقدم الخبرات الفنية للمشروع وسوف تكون المهمة الرئيسية للمورد الرئيسي داخل مجلس الإدارة هي تقديم الإرشادات المتعلقة بالجدوى الفنية للمشروع ويتعين أن يكون لدور المورد الرئيسي سلطة اقتناء الموارد المطلوبة أو تخصيصها.

- المستفيد الرئيسي: يعتبر المستفيد الرئيسي هو جامعة الكويت وسوف يكون مركز بحوث ودراسات المرأة هما الهيئة المحورية التي تدعم التطبيق اليومي للمشروع استناداً على الأعمال السابقة المنفذة من خلال المركز فهو عبارة عن فرد أو مجموعة من الأفراد يمثلون مصالح المستفيدين من المشروع وتعتبر المهمة الرئيسية لدى المستفيد الرئيسي في مجلس الإدارة هي ضمان تحقيق نتائج المشروع من منظور المستفيدين من المشروع ولذلك فإن هذا الدور يمثل مصالح كل المستفيدين من المشروع أو كل من يسعون لتحقيق مستهدفات المخرجات المحددة من خلال أنشطة المشروع وبالتالي فإن دور المستفيد الرئيسي هو رصد التقدم المحرز نحو تحقيق المستهدفات ومعايير الجودة
- المكتب الإقليمي هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة :: سوف يكون المدير الإقليمي أو ما ينوب عنه أحد الأعضاء المتفرغين المشاركين في اجتماعات مجلس إدارة المشروع.
- وسوف يكون مجلس إدارة المشروع مسئولاً عن اتخاذ القرارات الإدارية بالإجماع عن المشروع عندما تكون هناك حاجة إلى مزيد من الإرشادات من قبل مدير المشروع بما في ذلك التوصيات المتعلقة باعتماد تعديلات المشروع ولذلك سوف يتم إجراء استعراضات المشروع من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي خلال مدة المشروع أو في المراحل الأساسية عند تقديم طلب لذلك من قبل مدير المشروع وسوف يتم الاتفاق على قيود المشروع فيما يتعلق بالوقت والميزانية من قبل مجلس الإدارة خلال الاجتماع الأول ويتشاور مجلس الإدارة مع مدير المشروع فيما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالوقت الذي تم فيه تجاوز قيود الوقت والميزانية الخاصة بالمشروع.

يدعم تقرير ضمان جودة المشروع أن يقوم مجلس إدارة المشروع بتنفيذ مهام الإشراف والرقابة الموضوعية والمستقلة عن المشروع وأن هذا الدور يضمن إدارة وإنجاز مراحل إدارة المشروع الرئيسية على نحو متكامل وملائم وسوف يتم إجراء عملية ضمان جودة المشروع من قبل مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

وسوف يتم إنهاء المشروع في 31ديسمبر 2018 وسوف تقدم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية إسهاماً بمبلغ 2مليون دولار أمريكي وسوف يكون مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مالك الميزانية المتعلقة بالمبالغ المرصودة بموجب آلية التنفيذ الوطني وسوف يتم إجراء مشتريات المعدات والخدمات غير المستهلكة من قبل مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بناء على طلب الشريك المنفذ ومدير المشروع عند تعيينه ويتعين أن يستند الطلب على إحدى خطط التوريد المقدمة مع خطة العمل وعلى الاتفاق المراد توقيعه مع الحكومة ويقوم مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بفرض رسوم على خدمة دعم التنفيذ وفقاً لقائمة الأسعار العامة ويتم استرداد تكلفة دعم الإدارة العام بمعدل ثابت بنسبة 8% من أموال حكومة الكويت بموجب اتفاقية تنازل مبرمة مع مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يغطي دعم الإدارة العامة الخدمات التالية:

- تحديد هوية وصيغة وتقييم المشروع.
- تحديد أسلوب التنفيذ وتقييم القدرات المحلية.
- عمل إحاطة لموظفي ومستشاري المشروع.
- الإشراف العام والرقابة بما في ذلك المشاركة في استعراضات المشروع.
- الفحص الفني والموضوعي.
- النُظم والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والعلامات التجارية ونقل المعرفة

الهيكل التنظيمي للمشروع

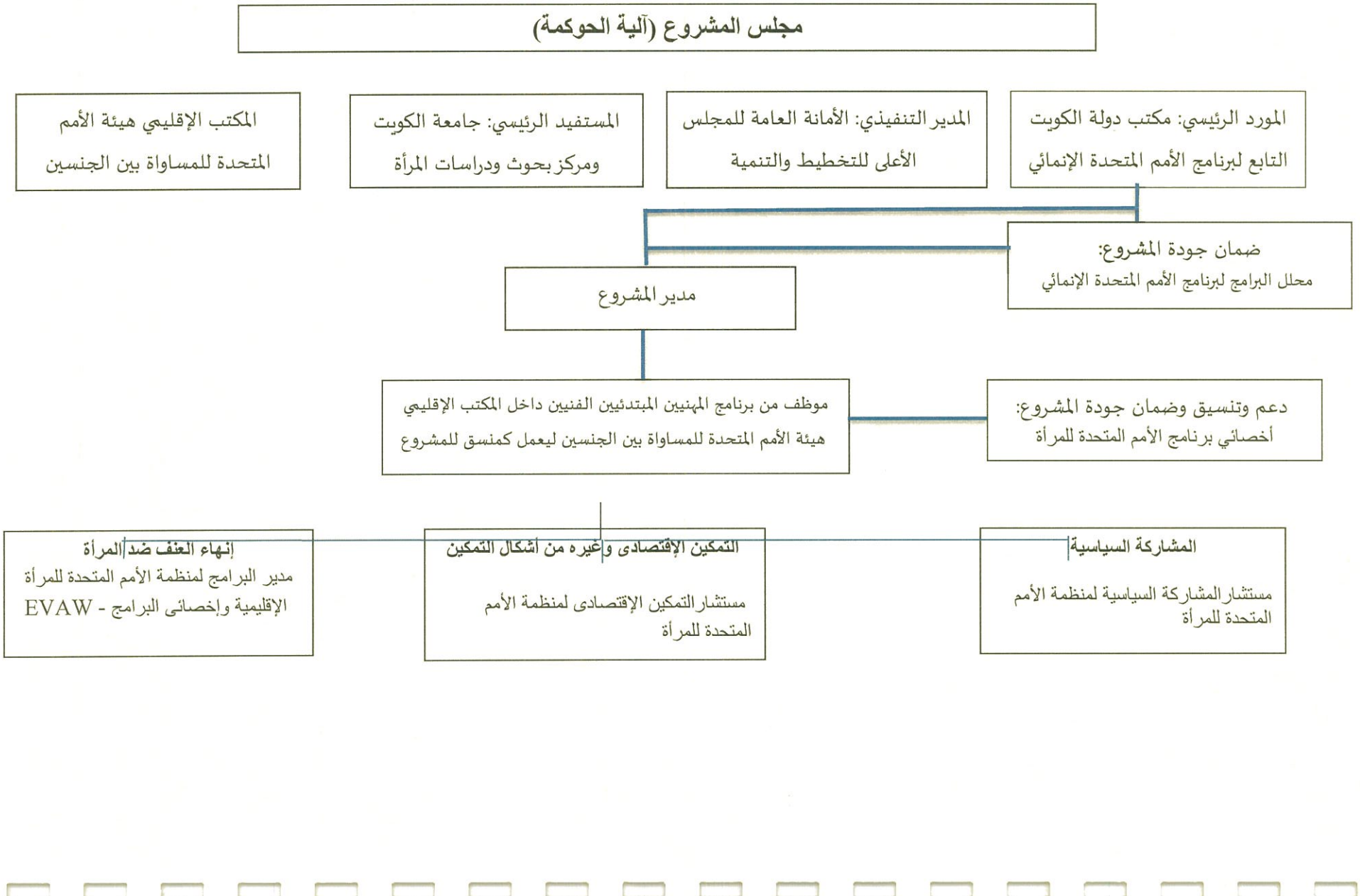

8- السياق القانوني وإدارة المخاطر

اختر نقطة واحدة فقط من النقاط المذكورة أدناه للنص القانوني المعياري ذات الصلة:

1) **السياق القانوني:**

×وقعت الدولة اتفاقية المساعدات الأساسية المعيارية.

- لم توقع الدولة اتفاقية المساعدات الأساسية المعيارية.
- المشروع الإقليمي أو العالمي.

2) الشريك المنفذ:

× الهيئة الحكومية (طريقة التنفيذ الوطنية) دعم طريقة التنفيذ الوطنية.

- مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (طريقة التنفيذ الوطنية).
- منظمات المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية/ المنظمات الحكومية الدولية.
- هيئة الأمم المتحدة (بخلاف مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
- المشروعات العالمية والإقليمية.

9- الملحقات:

1. تقرير ضمان جودة المشروع:

سوف تكون معايير ضمان جودة البرنامج وأداة التصنيف متطابقة مع ضمان جودة المشروع.

الأدوار والمسئوليات:

مسئوليات مقيم ضمان الجودة ومعتمد ضمان الجودة	المسئولية عن ضمان جودة المشروع
مقيم ضمان الجودة: موظفي مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسئولين عن ضمان جودة المشروع الذين لا يتمثلون في مدير المشروع أو جزء من فريق المشروع (على مستوى مكتب دولة الكويت لدى مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، يعتبر هذا الشخص هو مسئول مكتب البرنامج لضمان جودة المشروع)	• إجراء تقييم لضمان جودة المشروع بالتشاور مع الكفاءات ذات الصلة عند اللزوم. وقد تشتمل المدخلات على أعضاء مجلس إدارة المشروع والأفراد الذين يقدمون خدمات وتقييم ضمان جودة المشروع والأطراف الأخرى المساهمة. • إكمال تقرير ضمان جودة المشروع.
معتمد ضمان الجودة: يتعين أن يكون هذا الدور	• استعراض تقرير ضمان جودة المشروع من أجل

منفصل عن مقيم ضمان الجودة والذي يعمل على مستوى أعلى من المسئولية عن المشروع (على مستوى مكتب دولة الكويت التابع لـ مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتمثل في، مهام الحد من مخاطر الكوارث وإدارة التنمية المجتمعية والتنمية المجتمعية أو رئيس الحقيبة الوزارية)	التأكد من اكتمال أركانه وشموليته ودقته مع موظفي الدعم الإضافيين عند اللزوم. • تعديل واعتماد تقرير ضمان جودة المشروع النهائي عند اللزوم مع استعراضه مع مقيم ضمان الجودة بما في ذلك متابعة الإجراءات الإدارية.

1- الملحق (رقم) نموذج الفحص الاجتماعي والبيئي

معلومات عن المشروع:

معلومات عن المشروع	
1- عنوان المشروع	دعم دولة الكويت في تنفيذ خطة التنمية المستدامة رقم5 بشأن المساواة بين الجنسين
2- رقم المشروع	00102365
3- الموقع (العالمي/ الإقليمي/ الدولة)	مكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب دولة الكويت التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الكويت

الجزء "أ": دمج وتكامل المبادئ الرئيسية لدعم وتعزيز التنمية الاجتماعية والبيئية المستدامة

السؤال1: كيف يقوم المشروع بدمج وتكامل المبادئ الرئيسية لدعم وتعزيز التنمية الاجتماعية والبيئية المستدامة؟
صف بإيجاز في المساحة المحددة أدناه كيفية استخدام المشروع للطريقة القائمة على حقوق الإنسان
يجسد هذا المشروع المنهج القائم على حقوق الإنسان في نتائجه ومخرجاته ويعتمد على عملية التنمية البشرية القائمة على معايير حقوق الإنسان الدولية والموجهة نحو دعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان ويسعى المشروع لتحليل أوجه عدم المساواة التي تعتبر هي جوهر مشكلات التنمية ومعالجة ممارسات التمييز وجوانب التوزيع غير العازل للسلطة التي قد تعيق التقدم في إنجاز التنمية.
صف بإيجاز في المساحة المحددة أدناه: كيف يمكن أن يحسن المشروع في المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
يعتبر جوهر هذا المشروع هو دعم قدرات دولة الكويت لتسريع تنفيذ خطة التنمية المستدامة رقم5 ومستهدفاته التي تعتبر أساساً لتحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسوف يتم استكشاف ذلك من خلال دعم وتعزيز قدرات المرأة المرشحة في الانتخابات في مجلس الأمة لعام 2017 وتمكين مشاركة المرأة في كافة القطاعات العامة والخاصة

وتقديم آليات لجمع البيانات من أجل دعم إيضاح الخطة الوطنية لمعالجة العنف ضد المرأة.
صف بإيجاز المساحة المحددة أدناه كيفية عدم المشروع بالتنمية البيئية المستدامة.
سوف يقوم المشروع برفع الوعي حول الأثر البيئي لاستخدام الإعلانات الورقية في انتخابات مجلس الأمة والوعي بشأن قضايا التنمية البيئية المستدامة في جامعة الكويت التي سوف تكون جزءاً من أنشطة تمكين وبناء قدرات المرأة.

الجزء "ب": تحديد وإدارة المخاطر الاجتماعية والبيئية

السؤال2: ما هي المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟ ملحوظة: صف بإيجاز المخاطر الاجتماعية والبيئية المحددة في الملحق1- قائمة فحص المخاطر (على أساس الإجابات بنعم فقط) وإذا لم يتم تحديد مخاطر في الملحق1 يتم التأشير على عبارة "لم يتم تحديد مخاطر" والتخطي للسؤال رقم4 واختيار عبارة "المخاطر المحدودة" والسؤال رقم5و6 غير مطلوبين للمشروعات ذات المخاطر المحدودة.	السؤال3: ما هو مستوى دلالة المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة؟ ملحوظة: أجب عن السؤال 4و5 أداه قبل الاتجاه نحو السؤال رقم6.			السؤال6: ما هي إجراءات التقييم والإدارة الاجتماعية والبيئية التي أجريت أو المطلوبة لمعالجة المخاطر المحتملة (عن المخاطر ذات المستوى المتوسط والعالي)؟
وصف المخاطر	الأثر والاحتمالات (1-5)	مستوى الدلالة والمعنوية (منخفض ومتوسط وعالي)	التعليقات	وصف إجراءات التقييم والإدارة كما هو موضح في تصميم المشروع وإذا كانت هناك حاجة لإجراء تقييم الآثار البيئية والاجتماعية فإنه يُرجى الإشارة بأنه يتعين أن يراعي التقييم كافة الآثار والمخاطر المحتملة.

لم يتم تحديد مخاطر	الآثار=.... الاحتمالات=.....			
	السؤال4: ما هو تصنيف مخاطر المشروع العام؟			
	اختيار واحدة فقط			التعليقات
	المخاطر المنخفضة	×		يعاني هذاا لمشروع من مستوى مخاطر محدود بعد إجراء الفحص الاجتماعي والبيئي
	المخاطر المتوسطة	■		
	المخاطر العالية	■		
	السؤال5: استناداً على المخاطر المحددة وتصنيف المخاطر ما هي شروط الخدمات البيئية الهامة؟			
	فحص كل الإجابات المطبقة			التعليقات
	المبدأ1:حقوق الإنسان	■		لا يوجد

	المبدأ2: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.		لا يوجد
	1- الحفاظ على التنوع الحيوي وإدارة الموارد الطبيعية		لا يوجد
	2- الحد من تغيير المناخ والتأقلم عليه		لا يوجد
	3- الصحة والسلامة المجتمعية وظروف العمل		لا يوجد
	4- التراث الثقافي		لا يوجد
	5- التهجير وإعادة التوطين		لا يوجد

	6- السكان الأصليين		لا يوجد
	7- الوقاية من التلوث وكفاية الموارد		لا يوجد

ملحق خطة الفحص الاجتماعي والبيئي: قائمة فحص المخاطر الاجتماعية والبيئية

قائمة فحص المخاطر الاجتماعية والبيئية المحتملة	
المبدأ1: حقوق الإنسان	أجب بـ (نعم/لا)
1- هل يمكن أن يؤدي المشروع لحدوث آثار سلبية على التمتع بحقوق الإنسان (المدنية والسياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية) للمواطنين المتضررين ولاسيما المجموعات المهمشة؟	لا
2- هل هناك احتمال من أن يكون لعدم المساواة والتمييز آثار على المجموعات المتضررة ولاسيما من يعيشون في الفقر أو المهمشين أو الأفراد أو المجموعات التي تم إقصائها؟ [32]	لا
3- هل يمكن أن يحد المشروع من وفرة وجودة وإمكانية الحصول على الموارد والخدمات الأساسية ولاسيما للأفراد أو المجموعات المهمشة؟	لا
4- هل هناك احتمال من أن يقوم المشروع بإقصاء أية أطراف متضررة ولاسيما المجموعات المهمشة من المشاركة الكاملة في القرارات التي تؤثر عليهم؟	لا
5- هل هناك مخاطر بألا يكون لدى المسئولين القدرات الكافية للاضطلاع بالتزاماتهم في المشروع.	لا
6- هل هناك مخاطر من ألا تكون لدى أصحاب الحقوق القدرة على المطالبة بحقوقهم؟	لا
7- هل منحت المجتمعات المحلية أو الأفراد الفرصة وقاموا بطرح قضايا حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمشروع خلال عملية مشاركة مختلف المساهمين؟	لا
8- هل هناك مخاطر من أن يُفاقم المشروع من الصراعات بين المجتمعات والأفراد المتضررة من المشروع أو مخاطر العنف الذي قد يتعرضون له؟	لا

[32] وتشمل أسباب حظر التمييز كلا من العنصر أو العرق أو الجنس أو السن أو اللغة أو الإعاقة أو التوجه الجنسي، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الجغرافي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر بما في ذلك شخص من السكان الأصليين أو كعضو أقلية. ويفهم من الإشارات إلى "النساء والرجال" أو ما شابه ذلك لتشمل النساء والرجال والفتيان والفتيات، وغيرها من الجماعات التي تمييز على أساس هويات جنسهم، مثل المتحولين جنسيا والمتخنثون.

المبدأ 2: المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
1) هل هناك احتمال من أن يؤثر المشروع المقترح بشكل سلبي على المساواة بين الجنسين أو وضع المرأة والفتيات؟	لا
2) هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى التمييز ضد المرأة استناداً على الجنس ولاسيما فيما يتعلق بالمشاركة في التصميم والتنفيذ أو الحصول على الفرص والمزايا؟	لا
3) هل أثارت المجموعات/ القادة من الكوادر النسائية أية قضايا متعلقة بالمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشروع خلال عملية انخراط المساهمين وهل تم دمج وإدراج ذلك بمقترح المشروع العام وفي تقييم المخاطر؟	لا
4) هل يمكن أن يحد المشروع من قدرة المرأة على استخدام وتطوير وحماية الموارد الطبيعية مع مراعاة مختلف الأدوار والمهام التي تقوم بها المرأة والرجل في الحصول على السلع والخدمات البيئية؟ على سبيل المثال الأنشطة التي يمكن أن تؤدي لنضوب الموارد الطبيعية في المجتمعات التي تعتمد على تلك الموارد من أجل كسب قوتها وتحقيق رفاهيتها.	لا

المبدأ 3: التنمية البيئية المستدامة: أسئلة الفحص المتعلقة بالمخاطر البيئية قد تم إدراجها من خلال بعض الأسئلة المتعلقة بالمعايير أدناه.	لا
المعيار1: الحفاظ على التنوع الحيوي وإدارة الموارد الطبيعية المستدامة	لا
1-1: هل يمكن أن يؤثر المشروع على المواطن الطبيعية بشكل سلبي (المواطن الطبيعية المعدلة والهامة) أو النظم البيئية أو خدمات النظام البيئي؟ فعلى سبيل المثال من خلال تلف المواطن البيئية الطبيعية أو تحويلها أو انحلالها أو انقسامها أو التغيرات الهيدرولوجية التي تحدث فيها.	لا
1-2: هل هناك أية أنشطة للمشروعات مقترحة داخل أو بجوار المحميات الطبيعية الهامة أو المناطق التي تتأثر بالتلوث البيئي بما في ذلك المناطق المحمية بموجب القانون (مثل المحميات الطبيعية والمتنزهات القومية) والمناطق المقترح حمايتها أو المعترف بها بأنها من الموارد الحيوية أو السكان الأصليين أو المجتمعات المحلية؟	لا
1-3: هل يشتمل المشروع على تغيرات في استخدام الأراضي والموارد مما قد يكون له آثار سلبية على المواطن الطبيعية والنظم البيئية وقوت السكان؟ (ملحوظة: إذا كانت هناك قيود أو حدود على إمكانية الحصول على الأراضي يُرجى الاطلاع على المعيار رقم5)	لا

1-4: هل يمكن أن تمثل أنشطة المشروع مخاطر على الفصائل والأنواع المعرضة لخطر الانقراض؟	لا
1-5: هل يمكن أن يمثل المشروع مخاطر فيما يتعلق باستحداث الفصائل والأنواع الغريبة الدخيلة؟	لا
1-6: هل يشتمل المشروع على حصد وقطع الغابات الطبيعية وتطوير المشاتل أو إعادة التشجيع؟	لا
1-7: هل يشتمل المشروع على إنتاج أو استزراع السمك أو الفصائل المائية الأخرى؟	لا
1-8: هل يشتمل المشروع على استخلاص أو تحويل أو احتواء المياه السطحية أو الجوفية؟ على سبيل المثال إنشاء السدود والخزانات وتطوير أحواض الأنهار واستخراج المياه الجوفية.	لا
1-9: هل يشتمل المشروع على استغلال الموارد العامة؟ (مثل الجمع والحصد والتطوير التجاري)؟	لا
1-10: هل يمكن أن يتسبب المشروع في وجود مشكلات بيئية سلبية عالمية أو عابرة للحدود؟	لا
1-11: هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى وجود أنشطة تنمية ثانوية أو ناتجة قد تؤدي لحدوث آثار اجتماعية وبيئية سلبية أو قد تؤدي إلى وجود آثار متراكمة مع الأنشطة الأخرى المعروفة الحالية أو المخطط لها في المنطقة. على سبيل المثال أن إحدى الطرق الجديدة التي سوف يتم إنشائه في الأراضي المغطاة بالغابات سوف تكون له آثار اجتماعية وبيئية مباشرة (مثل سقوط الأشجار بالإضافة إلى أعمال الحفر وتهجير السكان المحتمل) وأن هذا الطريق الجديد قد يسهل عملية التعدي على الأراضي من قبل المستوطنين غير القانونيين ويمكن أن يؤدي هذا الطريق إلى إحداث التطوير التجاري غير المخطط له بطول الطريق ولاسيما في المناطق الحساسة وبالتالي تعتبر تلك الآثار مباشرة أو ثانوية أو ناتجة من الأمور التي يجب أخذها في الاعتبار وفي حالة التخطيط لإجراء تطورات مماثلة في نفس المنطقة المغطاة بالغابات فإنه يتعين مراعاة الآثار المتراكمة للأنشطة المتعددة (حتى إن لم تكن جزء من نفس المشروع)	لا
المعيار2: الحد من التغير المناخي والتأقلم عليه	لا
2-1: هل سوف يؤدي المشروع المقترح[33] إلى انبعاثات الغازات السامة أم قد يفاقم من التغير المناخي؟	لا
2-2: هل يمكن أن تكون النتائج المحتملة للمشروع معرضة للآثار المحتملة للتغير المناخي؟	لا

2-3: هل قد يزيد المشروع المقترح بشكل مباشر أو غير مباشر من الأضرار الاجتماعية والبيئية نتيجة التغير المناخي في الوقت الحالي أو في المستقبل (المعروف باسم "الممارسات غير التوافقية)؟	لا

[33] في ما يخص ثنائي أكسيد الكربون، تتوافق "الانبعاثات الكبيرة "عموما إلى أكثر من 25000 طن سنويا (من مصادر مباشرة وغير مباشرة). [المذكرة التوجيهية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتقدم معلومات إضافية عن انبعاثات الغازات الدفيئة.]

على سبيل المثال قد تشجع التغيرات في التخطيط لاستخدام الأراضي على مزيد من تطوير السهول الفيضية (أحواض الفيضانات) مما قد يزيد من تعرض السكان للتغير المناخي ولاسيما الفيضانات.	
المعيار3: الصحة والسلامة المجتمعية وظروف العمل	
3-1: هل يمكن أن تسبب عناصر إنشاء أو تشغيل أو وقف تشغيل المشروع في وجود مخاطر محتملة على المجتمعات المحلية؟	لا
3-2: هل يتسبب المشروع في حدوث المخاطر المحتملة على صحة وسلامة المجتمع نتيجة نقل أو تخزين أو استخدام أو التخلص من المواد الخطيرة (مثل المتفجرات والوقود والكيماويات الأخرى خلال عملية الإنشاء والتشغيل)؟	لا
3-3: هل يشتمل المشروع على تطوير البنية التحتية واسعة النطاق (مثل السدود والطرق والمباني)؟	لا
3-4: هل يمكن أن يتسبب تعطل العناصر الهيكلية في المشروع في حدوث مخاطر للمجتمعات (مثل انهيار المباني أو البنية التحتية)	لا
3-5: هل يؤدي المشروع المقترح لزيادة التعرض للزلازل والانهيارات الأرضية والهبوط الأرضي والتآكل والفيضانات أو الظروف المناخية الأخرى؟	لا
3-6: هل يؤدي المشروع إلى تزايد المخاطر الصحية المحتملة (مثلما يحدث من خلال الأمراض التي تُنقل عن طريق المياه أو الأمراض الأخرى المنقولة عن طريق الحشرات أو الأمراض المعدية الأخرى مثل الإيدز)؟	لا
3-7: هل يتسبب المشروع في الحدوث للمخاطر المحتملة المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية نظراً للمخاطر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية خلال إنشاء أو تشغيل أو إيقاف تشغيل المشروع؟	لا
3-8: هل يشتمل المشروع على دعم للتوظيف الذي يمكن أن يعجز عن الوفاء بمعايير العمل المحلية والدولية (مثل مبادئ ومعايير المعاهدات الأساسية لمنظمة العمل الدولية)؟	لا
3-9: هل يستعين المشروع بأفراد الأمن الذين قد يمثلون مخاطر محتملة على صحة وسلامة المجتمعات أو الأفراد أو كليهما (مثلما يحدث نتيجة عدم حصولهم على التدريب المناسب أو عدم تحملهم المسئولية الكافية)؟	لا
المعيار4: التراث الثقافي	
4-1: هل سيؤدي المشروع المقترح إلى التدخلات التي قد تؤثر بشكل سلبي على المواقع أو الهياكل والأشياء والتحف ذات القيم التاريخية أو الثقافية أو الفنية أو التراثية أو الدينية أو صور الثقافة غير الملموسة الأخرى (مثل المعرفة والابتكارات والممارسات)؟ (ملحوظة: يبدوا بأن تلك المشروعات تعمل على حماية التراث الثقافي والحفاظ عليه ومن ثم قد يكون لها آثار سلبية غير مقصودة)	لا

2-4: هل يقترح المشروع استخدام الصور الملموسة أو غير الملموسة للتراث الثقافي للأغراض التجارية أو أية أغراض أخرى؟	لا
المعيار5: التهجير وإعادة التوطين	
1-5: هل يشتمل المشروع على التهجير المؤقت أو الدائم الكلي أو الجزئي الفعلي؟	لا
2-5: هل يمكن أن يؤدي المشروع إلى التهجير الاقتصادي (مثل خسارة الأصول أو عدم إمكانية الحصول على الموارد نتيجة الاستحواذ على الأرض أو نتيجة قيود الحصول عليها- حتى في حالة عدم التهجير الفعلي)؟	لا
3-5: هل هناك مخاطر من أن يؤدي المشروع إلى حدوث عمليات إخلاء المساكن بالإكراه (الإخلاء القسري)؟ [34]	لا

4-5: هل يمكن أن يؤثر المشروع المقترح على إجراءات حيازة الأراضي أو حقوق الملكية المجتمعية/ الحقوق العرفية لتملك الأراضي أو الأقاليم أو الموارد؟	لا
المعيار6: السكان والشعوب الأصلية	
1-6: هل هناك سكان أصليين في منطقة المشروع (بما في ذلك المنطقة التي تتأثر بالمشروع)؟	لا
2-6: هل يمكن إنشاء المشروع أو أجزاء منه على الأرضي أو الأقاليم التي يدعي السكان الأصليين بأنها مملوكة لهم؟	لا
3-6: هل يمكن أن يؤثر المشروع المقترح بشكل سلبي على حقوق الإنسان والأراضي والموارد الطبيعية والأقاليم وأقوات السكان الأصليين(بغض النظر عما إذا كان السكان الأصليين يمتلكون سند ملكية قانوني لتلك المناطق أم لا وما إذا كان المشروع قد تم إنشائه داخل أو خارج الأراضي والأقاليم التي يقطنها السكان المتضررين أم لا أو ما إذا كان قد تم الاعتراف بهؤلاء السكان بأنهم السكان الأصليين أم لا من قبل الدولة المعنية؟ في حالة إذا كانت الإجابة عن السؤال 6-3 بنعم فإن آثار المخاطر المحتملة تعتبر حادة وخطيرة ويمكن تصنيف المشروع بأنه ذات مخاطر متوسطة أو عالية.	لا
4-6: هل لم يكن هناك مشاورات ملائمة تم إجرائها من الناحية الثقافية بهدف الحصول على الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة بشأن الأمور التي قد تؤثر على الحقوق والمصالح والأراضي والموارد والأقاليم والأقوات التقليدية للشعوب والسكان الأصليين المعنيين؟	لا

[34] تشمل عمليات الإخلاء القسري الفعل و / أو الامتناع عن الفعل والنزوح القسري أو غير الطوعي للأفراد والجماعات، أو المجتمعات من المنازل و / أو الأراضي وموارد الملكية المشتركة التي تم إشغالها أو الاعتماد عليها، وبالتالي القضاء على قدرة الفرد أو الجماعة، أو المجتمع في الإقامة أو العمل فيلمسكن وإقامة معين، أو مكان دون تقديم، والحصول على أشكال مناسبة من الحماية القانونية أو غيرها.

5-6: هل يشتمل المشروع المقترح على الاستغلال أو التطوير التجاري للموارد الطبيعية الموجودة على الأراضي والأقاليم التي يدعي السكان الأصليين بملكيتها؟	لا
6-6: هل هناك احتمال لإخلاء المساكن القسري أو التهجير الكلي أو الجزئي أو التهجير الاقتصادي للسكان الأصليين بما في ذلك ما يتم من خلال وضع قيود على تملك الأراضي والأقاليم والموارد؟	لا
7-6: هل يمكن أن يؤثر المشروع بشكل سلبي على أولويات التنمية لدى السكان الأصليين وفقاً لتعريفه الخاص؟	لا
8-6: هل يمكن أن يؤثر المشروع على البقاء المادي والثقافي للسكان الأصليين؟	لا
9-6: هل يمكن أن يؤثر المشروع على التراث الثقافي للسكان الأصليين بما في ذلك ما يتم من خلال الاستغلال التجاري أو استخدام معارفهم وممارساتهم التقليدية؟	لا
المعيار7: الوقاية من التلوث وكفاءة الموارد.	
1-7: هل يمكن أن يؤدي المشروع لانبعاث الملوثات في البيئة نظراً للظروف الروتينية أو غير الروتينية التي قد تكون لها آثار محلية أو إقليمية أو خارجية سلبية ومحتملة؟	لا
2-7: هل يمكن أن يؤدي المشروع المقترح إلى تراكم النفايات (الخطيرة وغير الخطيرة).	لا
3-7: هل يشتمل المشروع المقترح على تصنيع أو تجارة أو استخدام الكيماويات أو المواد الخطيرة؟ وهل يقترح المشروع استخدام الكيماويات أو المواد التي تخضع لحظر دولي؟ على سبيل المثال ثنائي الفينيل متعدد الكلور أو مركب عضوي يُستخدم كمبيد حشري يُطلق عليه اسم ddt أو المواد الكيماوية الأخرى المدرجة في الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية ستوكهولم حول الملوثات العضوية الدائمة أو اتفاقية مونتريال.	لا
4-7: هل يمكن أن يشتمل المشروع المقترح على استخدام مبيدات الآفات التي قد تكون لها آثار سلبية على البيئة أو صحة الإنسان؟	لا
5-7: هل يشتمل المشروع على الأنشطة التي تتطلب استهلاك كميات ضخمة من المواد الخام أو الطاقة أو المياه؟	لا

3) تحليل المخاطر

الوصف والبيان	التاريخ المحدد	النوع	الأثر والاحتمال (1=منخفض، 5=عالي)	التدابير المضادة/ استجابة الإدارة	المالك	تم تقديمها من قبل	الوضع

المقاومة من الجماهير أو الشركاء المعنيين فيما يتعلق بإنشاء مراكز الدعم السياسي وإجراء النقاشات العامة والحملات التوعوية إلخ التي تتناول القضايا التي تم الكشف عنها في بحوث نتائج الانتخابات.	تاريخ انطلاق المشروع	سياسي	الآثار=5، الاحتمالات=2	سوف ينخرط المشروع بشكل كامل مع مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية من البداية من أجل ضمان الحصول على الدعم	الأمم المتحدة الإنمائي	الأمم المتحدة الإنمائي	لا يوجد تغيير
عدم استعداد شركات القطع الخاص الشريكة على الاستثمار في دعم الأوجه الهامة لتلك المبادرة من خلال ميزانياتها	تاريخ انطلاق المشروع	سياسي	الآثار=5، الاحتمالات=1	سوف تؤكد ورش العمل على الميزة التي يحققها القطاع الخاص من تطبيق شبكة المعلومات العالمية	الأمم المتحدة الإنمائي	الأمم المتحدة الإنمائي	لا يوجد تغيير
عدم الالتزام من كافة الأطراف المعنية بتنفيذ إحدى إحصائيات الانتشار الوطني حول العنف ضد المرأة ونشر نتائجها.	تاريخ انطلاق المشروع	سياسي	الآثار=5، الاحتمالات=3	سوف ينخرط المشروع عن كثب مع كافة الأطراف لتطوير الدعم المقدم منهم من أجل دراسة الأهمية الاجتماعية والقانونية والثقافية للمشروع	الأمم المتحدة الإنمائي	الأمم المتحدة الإنمائي	لا يوجد تغيير
امتناع المؤسسات المستهدفة عن دعم الميزانيات التي تراعي الجنسين عبر القطاعات.	تاريخ انطلاق المشروع	سياسي	الآثار=5، الاحتمالات=2	سوف يتم إيضاح وشرح مفهوم استخدام الميزانيات التي تراعي الجنسين لكافة المشاركين	الأمم المتحدة الإنمائي	الأمم المتحدة الإنمائي	لا يوجد تغيير

فشل استراتيجيات البحوث والتواصل عن إقامة الحوار المدعوم في المجتمع الكويتي	تاريخ انطلاق المشروع	تشغيلي	الآثار=3، الاحتمالات=2	سوف يتم إعداد منهج الدراسة واستراتيجية التواصل بعناية وذلك من أجل معالجة وتناول السياق الكويتي بشكل ملائم	الأمم المتحدة الإنمائي	الأمم المتحدة الإنمائي	لا يوجد تغيير

4- تقييم القدرات: سوف يتم إجراء تقييم القدرات من قبل فريق إدارة المشروع عقب استهلال وانطلاق المشروع.

5- اختصاصات مجلس إدارة المشروع واختصاصات المناصب الإدارية الرئيسية

الاختصاصات: مجلس الإدارة

سوف يضم مجلس إدارة المشروع عدد من المجموعات المعنية الموضحة أدناه وسوف يعمل كهيئة تخطيط وسوف يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن رفض ومراقبة التقدم في إنجاز المشروع نحو تحقيق النتائج النهائية ويتعين أن يسبق اجتماع مجلس الإدارة أجندة لتلك الموضوعات ويتعين أن يجتمع مجلس الإدارة كل ربع عام أو عند اللزوم ويتعين أن يشتمل أعضاء مجلس الإدارة على ممثلين من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

مسئوليات مجلس الإدارة:

في بداية المشروع:

- اعتماد البدء في المشروع من خلال قبول وثيقة المشروع
- الاتفاق على مسئوليات إدارة المشروع.
- تقييم واعتماد خطط المشروع المقدمة من قبل مدير المشروع.
- إسناد أدوار ضمان جودة المشروع عند اللزوم.
- تخصيص موارد المشروع المطلوبة بموجب خطة المشروع.

وكلما تم التقدم في إنجاز المشروع:

- يتم تقديم الإرشادات والتوجيهات العامة في المشروع مما يضمن تنفيذ المشروع وفقاً للحدود المخصصة له.
- استعراض كل مرحلة مكتملة من المشروع والموافقة على التقدم للمرحلة التالية.

- تقديم التوجيهات والإرشادات الخاصة فيما يتعلق بالمواقف الاستثنائية التي يتم فيها تجاوز الحدود المذكورة.
- التقييم واتخاذ القرار بشأن التغيرات التي تحدث في المشروع.
- ضمان تسليم كافة الإنجازات المخطط لها خلال كل مرحلة بشكل مرضي.

وفي نهاية المشروع:

- ضمان تسليم كافة انجازات المنتجات بشكل مرضي.
- استعراض واعتماد تقرير المشروع النهائي (إذا طُلب ذلك).
- تقديم توصيات لإجراءات المتابعة (إذا طلب ذلك).
- الاختصاصات: ضمان جودة المشروع:

أداء دور ضمان جودة المشروع يدعم مجلس الإدارة من خلال إجراء مهام الإشراف والرقابة الموضوعية والمستقلة على المشروع هي التي تعتبر إجبارية لكافة المشروعات ويمكن إجراء مهام ضمان جودة المشروع من قبل مجلس إدارة المشروع نفسه أو ما ينوب عنه ويعتبر فريق ضمان جودة المشروع منفصل ومستقل عن مدير المشروع.

وتشتمل القائمة التالية على الجوانب الرئيسية المقترحة التي يجب رفضها والتأكيد عليها من قبل فريق ضمان جودة المشروع على مدار فترة المشروع في إطار ضمان مطابقة المشروع للأهداف المنصوص عليها في وثيقة المشروع وعدم تأثير التغير في البيئة الخارجية على سريان المشروع:

- تلبية أو إدارة احتياجات وتوقعات المستخدم/ المستفيد.
- التحكم والسيطرة على المخاطر.
- الاستعانة بالأفراد الملائمين.
- تطوير ووضع حل مقبول.
- أن يظل المشروع قابلاً للتطبيق.
- التركيز على تلبية احتياجات العمل.
- التأكد من فاعلية الاتصالات الداخلية والخارجية.
- استخدام المعايير القابلة للتطبيق.
- الالتزام بمعايير ضمان الجودة.

مسودة الاختصاصات: مدير المشروع

يعتبر مدير المشروع مسئول عن ضمان تقديم الدعم اللازم للأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت من أجل تنفيذ المخرجات ورصد وتقييم مستوى الإنجاز المُحرز في المشروع ويعتبر مسئولاً عن ضمان إرسال نتائج تقارير الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت ومجلس إدارة المشروع وسوف

يركز مدير المشروع على نتائج تطوير القدرات لـ الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت من خلال العمل بشكل مباشر مع الموظفين على ضمان تحقيقهم لنتائج المشروع وسوف يتم دعمه من خلال المدخلات

الاستشارية الأخرى قصيرة المدى وسوف يكون مسئولاً عن ضمان إتاحتها في وقتها عند اللزوم وسوف يكون متواجد في الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت وسوف تكون لديه مهمة التقارير المزدوجة المرسلة إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسوف يقوم مدير المشروع بالتواصل بشكل دوري مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة (الكتب الإقليمي بالقاهرة).

مسئوليات مدير المشروع:

1- توفير القيادة والتفكير الاستراتيجي لضمان التنفيذ المناسب من قبل الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت لأنشطة المشروع.
2- دعم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت لتحمل المسئولية عن الإدارة والتخطيط العام لتنفيذ مخرجات وأنشطة المشروع.
3- دعم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت لإدارة وتنظيم العمليات اليومية والتنسيق مع الأطراف المسئولة لضمان التنفيذ الفعال لأنشطة المشروع سالفة الذكر.
4- تعبئة المدخلات والخبرات اللازمة للمشروع بالتشاور مع المورد الرئيسي.
5- ضمان تخصيص الدعم الفني للأطراف المسئولة خلال مرحلة تنفيذ الأنشطة.
6- تقديم حلول لأية معوقات تواجه الأطراف المسئولة في عملية التنفيذ.
7- اتخاذ كافة الإجراءات والعمليات المالية اللازمة وطلب التفويضات والمدفوعات وضمان المسائلة المالية.
8- ترتيب وتنسيق اجتماعات مجلس الإدارة والعمل كأمانة عامة لمجلس الإدارة.
9- تطوير ودعم الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وجامعة الكويت من أجل إعداد خطة العمل والتقارير الربع سنوية وتقارير إنجاز العمل والتقارير السنوية والتقرير النهائي.
10- تحديد ورصد وتحديث مخاطر ومشكلات المشروع والدروس المستفادة منها.
11- الاطلاع بأية مهام أخرى ذات صلة بناء على مجلس إدارة المشروع.
12- الإشراف على كافة مهام الموظفين والتشاور عند إبرام الاتفاقيات.

المؤهلات والخبرات:

- سبع سنوات خبرة في المجال المتعلق بالمساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة وحقوق الإنسان أو أي مجال ذات صلة على مستوى السياسة.
- سبع سنوات خبرة في إدارة المشروعات حيث يتعين أن يكون خمسة منها على الأقل في إدارة المشروعات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

- خبرة سابقة في بناء القدرات وأنشطة التنمية المؤسسية المتعلقة بحقوق الإنسان أو المساواة بين الجنسين أو المجالات ذات الصلة.
- درجة جامعية عليا في العلوم الاجتماعية ودراسات الجنسين أو الإدارة العامة أو أي اختصاص آخر مرتبط بمجال الإعاقة.
- إتقان اللغتين الإنجليزية والعربية تحدثاً وكتابة.
- مهارات التواصل الممتازة وإتقان كيفية التعامل مع الشركاء.
- معرفة الوضع الاجتماعي والسياسي المحلي.
- القدرة على التواصل بفاعلية مع وسائل الإعلام.